Document: EB 2007/91/R.9
Agenda: 8(1)(a)
Date: 7 August 2007
Distribution: Public
Original: English

**A**

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

**بوركينا فاسو**

# برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون
روما، 11–12 سبتمبر/أيلول 2007

**للاستعراض**

# مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

**Norman Messer**
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2738 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.messer@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

**Deirdre McGrenra**
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

# المحتويات


**خريطة عمليات الصندوق في البلد** ii

**موجز الاستراتيجية القطرية** iii

**أولا - المقدمة** 1

**ثانياً - السياق القطري** 1

ألف - السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي 1

باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي 5

**ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد** 7

ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء 7

باء - الدروس المستفادة 8

**رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق** 10

ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري 10

باء - الأهداف الاستراتيجية 11

جيم - فرص الابتكار 14

دال - استراتيجية الاستهداف 15

هاء - الصلات السياساتية 15

**خامساً - إدارة البرنامج** 16

ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 16

باء - إدارة البرنامج القطري 16

جيم - الشراكات 17

دال - الاتصالات وإدارة المعرفة 18

هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 18

واو - المخاطر وإدارة المخاطر 19

**الذيول**

أولاً – العملية الاستشارية لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية 1

ثانياً – الخلفية الاقتصادية للبلد 9

ثالثاً – إطار إدارة النتائج لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية 10

**الملفات الرئيسية**

الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي 11

الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر) 14

الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات 19

الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة 21

# خريطة عمليات الصندوق في البلد

**بوركينا فاسو**

الأنشطة الجارية التى يمولها الصندوق

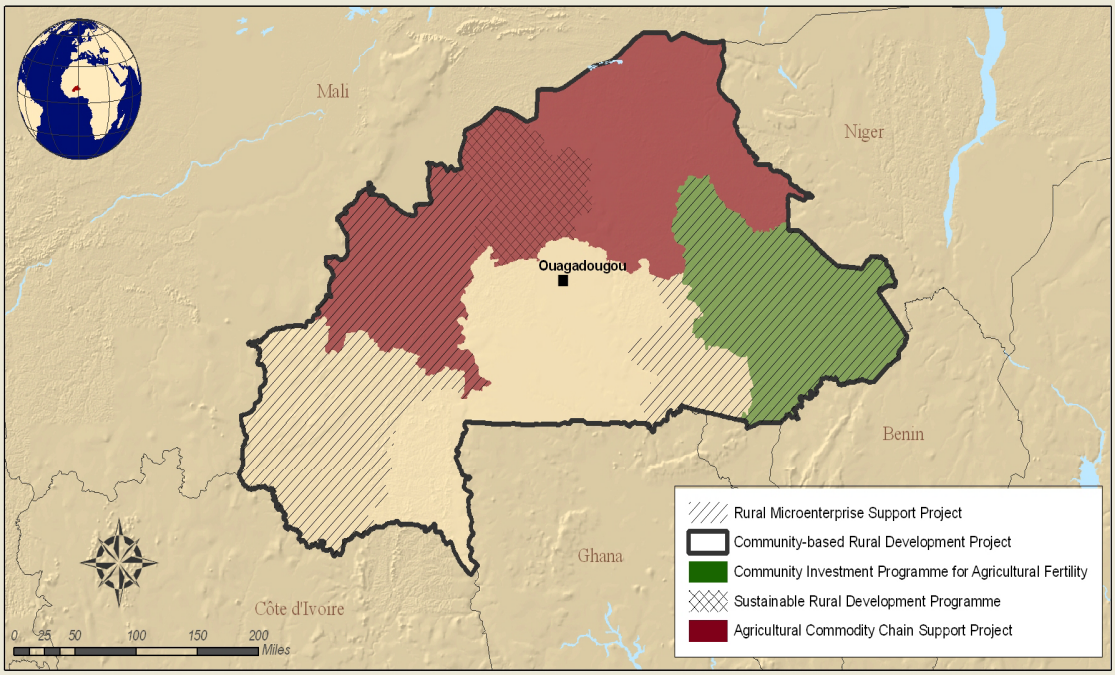


إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الخريطة من تجميع الصندوق

FAD

# موجز الاستراتيجية القطرية

1- قدم الصندوق منذ عام 1981 الدعم إلى عشرة مشاريع/برامج في بوركينا فاسو ممولة من خلال قروض بقيمة حوالي 130 مليون دولار أمريكي. وتغطي الأنشطة الجارية تقريباً كامل الأراضي الوطنية، بينما سيقوم برنامج الري على نطاق صغير، الذي هو قيد الإعداد حالياً، بتغطية المنطقة المتبقية قريباً. لقد حددت التجربة الميدانية والمعرفة المحلية والقدرة الابتكارية للصندوق ولشركائه الشكل العام لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية هذا. وهو يغطي دورتين لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (2007-2009 و2010-2012) والتي حددت مخصصات بوركينا فاسو بحوالي 22 مليون دولار أمريكي للفترة 2007-2009. ويتزامن برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية مع خطة عمل وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر للفترة 2007-2009، التي يستطيع من خلالها المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للقطر. وتتطلب هذه العناصر من الصندوق استخدام مبادئ وعمليات الاستهداف التفعيلية والشاملة التي تركز على فقراء الريف، لاسيما في المناطق الشمالية والجنوبية الغربية، بينما تمنح معاملة تفضيلية للشرائح الأكثر تهميشاً (إما حسب الجنس أو حسب العوامل الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية) أو للأنظمة البيئية المتدهورة والهشة التي تعتمد عليها سبل معيشتهم. وستتميز السنوات الست القادمة بالتجميع والتنسيق والابتكار وتقوية الشراكات وحوار السياسات التي تعتمد جميعاً على الخبرة الميدانية من أجل الوصول إلى مستوى أعلى من الفعالية والأثر ضمن إطار عمل تعاوني ومساءلة متبادلة. وستشهد أيضاً تركيز جديد على السلع الخاصة المناصرة للفقراء وتوريد الخدمات وتوسيع الأنشطة.

2- يتمثل الهدف من البرنامج القطري في بناء الأنظمة المؤسسية الشاملة والمستدامة التي تدعمها الاستثمارات والسياسات والابتكارات الهامة والأنشطة التعليمية المناصرة للفقراء. ولبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية هدفان استراتيجيان رئيسيان هما: (i) تعزيز وتنويع سبل العيش المستدامة لفقراء الريف والمجموعات المهمشة، لاسيما النساء، من خلال تنمية شاملة للقطاع الخاص المحلي؛ (ii) تعزيز التسيير اللامركزي للمرافق العامة والخدمات والموارد الطبيعية والوصول العادل لها. وقد صيغت مجالات التركيز هذه من خلال الاستراتيجيات والسياسات المواضيعية والتشغيلية القائمة على أفضل الممارسات المرتبطة بأنظمة المعرفة والمدعومة بعمليات السياسات على المستوى الوطني. ويوفر التاريخ الإيجابي للصندوق مجموعة من نقاط الدخول التي تستطيع، إذا ما تضافرت مع إصرار الحكومة على القيام بدورها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تولد البيئة الملائمة للحد من الفقر الريفي.

3- توفر حافظة الصندوق في بوركينا فاسو قاعدة جيدة لتطوير الشراكات الصلبة على جميع المستويات وللتأثير على السياسات بالاعتماد على التجربة الميدانية. ومن أجل سد الثغرات بين المستوى القاعدي الصغير والسياسات الكلية القطاعية، سيركز الصندوق بشكل خاص على المستوى الوسيط. وستتطلب عملية زيادة فعالية مداخلات الحد من الفقر مواءمة أفضل بين سياسات القطر الرئيسية (وسياسات القطاع الفرعي) والاستراتيجيات التي تؤثر على القطاع الزراعي والريفي. وسيتمثل التحدي الآخر في تحسين تسيير سلاسل السلع من أجل الإشراك الفعال لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في توليد أوجه التآزر ذات الفائدة المتبادلة مع مجموعات المنتجين والمصنعين ومع المجتمع المدني بشكل عام والقطاع العام. وتضم الفرص المنبثقة للتعلم والابتكار بعض الأنماط الجديدة للإنتاج في القطاع الريفي، مثل الزراعة التعاقدية المناصرة للمزارعين، وسهولة الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات، والتكنولوجيا التكييفية (الري والتصنيع، الخ). وبما أن بعض هذه التطورات قد اتجهت نحو تفادي فقراء الريف فإن جعل

هذه التطورات تخدم الفقراء سيكون بمثابة فرصة وتحد في الوقت ذاته. وتوفر عملية اللامركزية الجارية السياق الذي يحفز هذا الدعم ويعزز التوريد الشامل للخدمات وأمن حيازة الموارد الطبيعية مما يسمح في الوقت ذاته بدور أكبر للنساء والرجال الفقراء في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتخصيص موارد القطاع العام وسيطرة أكبر للمواطنين على الميزنة والنفقات.

# بوركينا فاسو

# برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

## أولا ـ المقدمة

1- يُعرّف برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية هذا إطار الشراكات الإستراتيجية الذي ستتعاون حكومة بوركينا فاسو والصندوق من خلاله ابتداءً من 2007 وصاعداً. ويأتي نتيجة للعملية التشاورية التشاركية التي أُجريت بمشاركة جميع أنماط أصحاب الشأن المعنيين بالحد من الفقر الريفي أو ممثليهم. وبالتالي فإن الأهداف الإستراتيجية المحددة متلائمة مع الأهداف الإنمائية للألفية، ومع وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر الوطنية، ومع إستراتيجية التنمية الريفية في القطر. وهي تتماشى أيضاً مع الإطار الإستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 وأولوياته، ومع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

## ثانياً ـ السياق القطري

### ألف ـ السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

#### الخلفية الاقتصادية للبلد

2- تبلغ مساحة بوركينا فاسو 000 274 كم$^2$، ولهذه الدولة غير الساحلية حدود مع بنين وساحل العاج وغانا ومالي والنيجر وتوغو. وهذا يجعل من القطر ممراً للسلع والناس من خلال طرق تجارة وسفر رئيسية، ولكن ذلك يجعل القطر عرضة لخطر الأزمات التي تحدث في شبه الإقليم ككل. وتبعاً لإجراءات التعديلات الهيكلية المطبقة في التسعينات، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5 في المائة ما بين 1991 و1999.[1] ولكن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشدة في عام 2000 (1.1 في المائة) بسبب الأثر المتضامن لانخفاض الإنتاج الزراعي المرتبط بحدوث الجفاف (القطن والفول السوداني والمحاصيل الغذائية) وزيادة أسعار المنتجات النفطية وانخفاض تحويلات المغتربين – بسبب الأزمة في ساحل العاج[2]. وفي عام 2001 وعلى الرغم من الشروط غير الملائمة للتجارة في المنتجات الزراعية، حقق موسم من الأمطار الجيدة أداءً زراعياً أفضل تمثل بزيادة قدرها 6.1 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ومنذ ذلك الحين تفاوتت الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2004، تضافرت آثار الانخفاض في أسعار السلع (انخفضت أسعار السوق العالمية للقطن بنسبة 30 في المائة)، وانتشار الجراد (الذي تسبب مع أشياء أخرى في انخفاض قدره 30 في المائة في صادرات الثروة الحيوانية)، وانخفاض سعر الدولار الأميركي مقابل

[1] وهذا يعادل نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ حوالي 2.5 في المائة.

[2] وفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن تحويلات المغتربين من ساحل العاج، والتي تقدر بـ 100 مليون دولار أمريكي في 1994، قد استقرت بحوالي 50 مليون دولار أمريكي في عام 2005. ولكن هناك مؤشرات جديدة إلى أن المواطنين من ساحل العاج يستثمرون في بوركينا فاسو التي بدأت تغدو أيضاً منطقة عبور للسلع التصديرية من ساحل العاج مثل القهوة والكاكاو.

اليورو في تخفيض الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.6 في المائة. ولكن وفقاً للتقديرات الرسمية الأخيرة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في 2005 إلى 7.1 في المائة[3]. ويلقي هذا التغيير المتراوح في معدلات النمو الضوء على مدى تضرر الاقتصاد الوطني من أسعار السلع الزراعية، والأزمات المجاورة، والتغيرات المناخية. ولا يوجد تنويع كبير في الصادرات وهي محصورة بشكل رئيسي في القطن والمنتجات الحيوانية التي تشكل وسطياً حوالي 75 في المائة من إجمالي الصادرات. ويوفر القطاع الخاص الريفي (المرتبط بالزراعة وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك الداخلية والحراجة) فرص العمل والعوائد لحوالي 80 في المائة من السكان ويشكل 80 في المائة من دخل الصادرات. ويشكل سكان الريف 79 في المائة من مجموع السكان المقدر عددهم بـ 13.2 مليون نسمة في عام 2005 ويبلغ معدل النمو 3 في المائة. وما تزال مؤشرات التنمية البشرية الأخرى مثل العمر المرتقب عند الولادة (45.7 سنة في 2003) والمعدل الإجمالي للقيد في التعليم الابتدائي (52 في المائة في 2003) منخفضة.

**الزراعة والفقر الريفي**

3- ويعتبر القطاع الزراعي في بوركينا فاسو عموماً أهم قطاع اقتصادي حيث يولد حوالي 37 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل صادرات القطن من 60 إلى 70 في المائة من عوائد التصدير. وتسيطر الزراعة البعلية التي تتأثر بفترات جفاف متراوحة وتتميز بنظام يضم فصل جاف طويل (7-9 أشهر) وفصل أمطار قصير (3-5 أشهر). ولقد طرأ مؤخراً تغيير ايجابي على القطاع الزراعي في المناطق التي تحظى بوسائل نقل وبنية أساسية للتسويق أفضل من غيرها نسبياً، ويستند هذا التغيير على المزارع الأسرية الصغيرة القادرة على الاستجابة بسرعة لمؤشرات السوق المتغيرة باستمرار. وباستثناء القطن، تتجه الزراعة نحو إنتاج الغذاء ومحاصيل الكفاف، حيث يذهب ما يقارب من 60 إلى 70 في المائة من مجموع المحاصيل الغذائية إلى الاستهلاك الأسري. ويبلغ إنتاج الحبوب (بشكل رئيسي الدخن والذرة الرفيعة والذرة والفونيو) حوالي 2.7 مليون طن وسطياً، ولكن يوجد تذبذبات سنوية رئيسية استناداً على كمية هطول الأمطار التي تؤثر أيضاً على الأسعار. وتحتل زراعة الحبوب 84 في المائة من مجموع الأراضي المزروعة، وتتم زراعتها بكثافة باستخدام الأدوات اليدوية والمغذيات الضارة بالتربة. وتشكل هذه الممارسات المترافقة مع زيادة المناطق المستخدمة لإنتاج القطن خطراً على استدامة خصوبة التربة. إن تنمية محاصيل البستنة وزراعة البصل آخذة في التحسن، وكذلك القطاع الفرعي للثروة الحيوانية، حيث ارتفع حجم القطعان بحوالي 5 في المائة سنوياً. ووفقاً للإحصائيات الحديثة (2005) وصل عدد الأبقار إلى حوالي 8 مليون رأس وعدد المجترات الصغيرة إلى حوالي 17 مليون. وتعتبر منتجات الدواجن (الدجاج، والدجاج الاستوائي، الخ) نشاطاً هاماً آخر ومجال تركيز للتجارة غير الرسمية التي تقوم بها النساء والشباب بشكل خاص. وتشكل منتجات الدواجن جزءا هاماً من الأغذية المستهلكة في كل من المناطق الريفية والحضرية حيث يُقدر الإنتاج بـ 25.7 مليون طير. وباستثناء منطقة زراعة القطن، حيث ينتشر جر الحيوانات، ما زالت عملية دمج الزراعة بالإنتاج الحيواني بدائية. ولكن التمايز الملاحظ سابقاً بين المزارعين والرعاة قد اختفى تقريباً. وتعمل حالياً جميع الأسر الريفية تقريباً في كل من الإنتاج الزراعي والحيواني الذي يتضمن مجموعة من الأنشطة غير الزراعية.

[3] وزارة الاقتصاد والتنمية،
Programme d'Actions Prioritaires de mise en oeuvre du CLSP; Rapport de mise en oeuvre 2005; April 2006

4- وتتعايش العديد من الأنظمة الإنتاجية مع بعضها البعض: (i) نظام إنتاج أغذية الكفاف المترافق مع القليل من الأنشطة الحيوانية الذي يمثل أكثر النظم انتشاراً؛ (ii) نظام يمزج بين المحاصيل الغذائية/القطن الذي ينتشر بسرعة ويضم بشكل عام على الأقل نشاطاً واحداً مرتبطاً بالثروة الحيوانية (على سبيل المثال، لحوم الأبقار وتسمين الحيوانات)؛ (iii) نظام استثمار خاص، صغير للغاية لكنه آخذ في الانتشار، حيث يعتبر الإنتاج الزراعي أو الحيواني المتخصص بمثابة استثمار لرأس المال الذي تم كسبه في مكان آخر (التجارة، والرواتب، الخ)؛ (iv) نظام الزراعة الرعوية الكفافية الذي يضم الإنتاج الغذائي، ولكن تُعتبر الأنشطة الرعوية فيه والتي تتمثل بالترحال على مستوى محدود ذات أهمية نسبية أكبر؛ (v) النظام الرعوي القائم على الترحال والذي يُعتبر الإنتاج الغذائي فيه أقل أهمية. وبالإمكان التمييز بين الأنظمة الزراعية الرعوية من خلال مدة الترحال ودرجته، ولكن هذه الأنظمة جميعاً تواجه عدداً من المعوقات المشتركة، هي: (i) ازدياد سوء أمن الحصول على الموارد الرعوية والاستخدام المستدام لها بسبب اتساع الحدود الزراعية، وتدهور رأس المال الاجتماعي بين المجموعات الرعوية المرتحلة والمقيمة، وازدياد المعوقات في وجه التنقل الحيواني؛ (ii) التأخير الكبير في تنفيذ برامج إدارة الموارد الرعوية؛ (iii) الانهيار شبه الكامل للتوازن العام الهش للموارد الطبيعية (المناطق الرعوية والمياه)، لاسيما في المنطقة البيئية الزراعية الساحلية؛ (iv) السلاسل السلعية غير الكفؤة؛ و(v) الوصول غير العادل والصعب لمدخلات العلف الحيواني. إن الأنظمة الزراعية الرعوية متنوعة للغاية، وقد يتراوح ما تمتلكه الأسر الرعوية بين عدد قليل من الحيوانات إلى بعض المئات منها. وكذلك تتميز الأنظمة الزراعية بأنها مركبة. وبالإضافة إلى قطعة الأرض التي يمتلكها رب الأسرة، تتمتع الزوجات والأطفال والأخوة أيضاً بالحصول على قطع منفصلة من الأراضي، وأيضاً إلى الحيوانات و/أو إلى حدائق الخضار. وتشكل الأنظمة الزراعية جزءً أساسياً من أنظمة الإنتاج الأسرية الشاملة التي تضم تقليدياً العمالة المأجورة والتجارة الصغيرة المحدودة والأنشطة الحرفية من أجل دعم الدخل الزراعي.

5- وما تزال بوركينا فاسو إحدى أفقر الدول في العالم. وينتشر الفقر بشكل خاص في المناطق الريفية على الرغم من أن تفشي الفقر قد ازداد في المناطق الحضرية أيضاً. ولقد احتلت بوركينا فاسو المرتبة 175 من بين 177 دولة في تقرير التنمية البشرية لعام 2005[4]. وتُظهر المسوحات الأسرية التي أُجريت في 1994 و1998 و2003 أن تفشي الفقر المطلق ما يزال مرتفعاً على الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد. وبشكل خاص، يشتد الفقر في المناطق الريفية حيث ازداد تفشيه من 51.0 في المائة في 1994 إلى 52.3 في المائة في 2003. وقد ترافق ذلك بازدياد تعمق الفقر الريفي، حيث ارتفع الفقر المطلق من 13.7 في المائة في 1998 إلى 17.9 في المائة في 2003. ومن منظور كلي، فإن 92.2 في المائة من تفشي الفقر على المستوى الوطني في 2003 كان في القطاع الريفي.

[4] تعتبر الظروف الاجتماعية غير مستقرة حيث يبلغ معدل الأمية بين البالغين 27 في المائة، وينخفض إلى 13 في المائة بالنسبة للنساء (2005). وفي عام 2005 بلغت وفيات الرضع 113 لكل 1000 حالة ولادة حية بينما بلغت وفيات الأطفال (1-4 سنوات) 105.3 من كل 1000 حالة وفاة. وبلغت نسبة تفشي فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) 4.2 في المائة في نهاية عام 2003 فيما بين الشريحة العمرية 15 إلى 49. وبينما يعاني حوالي 40 في المائة من السكان من خطر انعدام الأمن الغذائي، يعيش 20 في المائة تقريباً في ظروف من الانعدام المزمن للأمن الغذائي. ويقتصر الوصول إلى مياه الشرب على 42 في المائة من السكان، ويتمتع فقط 29 في المائة منهم بالحصول على الرعاية الصحية المقبولة.

6- ولقد حددت دراسة أجريت مؤخراً[5] ست مجموعات للفقر تتميز عن بعضها البعض بإستمرار الفقر ومدى التعرض له وهي: (i) الفقراء الذين يعانون من الفقر المزمن[6] الذين يشكلون 48.8 في المائة من الفقراء و18 في المائة من العينة؛ (ii) الفقراء الذين يعانون من الفقر العابر ومن المحتمل أن تتدهور ظروفهم إلى الفقر المزمن، ويشكلون 10 في المائة من الفقراء و4 في المائة من العينة؛ (iii) الفقراء الذين يعانون من الفقر العابر ومن المحتمل خروجهم من الفقر ويشكلون 41.2 في المائة من الفقراء و15.5 من العينة؛ (iv) غير فقراء ولكنهم عرضة لخطر الفقر ويعانون من عدم استقرار في أحوالهم، ويشكلون 17 في المائة من العينة؛ (v) غير فقراء ولكنهم عرضة للخطر، ويشكلون 5 في المائة من العينة؛ (vi) غير فقراء وغير معرضين لخطر الفقر، ويشكلون 40 في المائة من العينة. وتلقي الدراسة الضوء على ما يلي: (i) يعاني عدد أكبر من الناس من خطر الفقر أكثر مما يعانون من الفقر، حتى وإن كان الفقراء هم الأكثر عرضة للأزمات والصدمات؛ (ii) إن الفقر المزمن مظهر هام من مظاهر الفقر لأنه أثر على 48 في المائة من الفقراء في 2003؛ بالإضافة إلى ذلك، يعاني 17.2 في المائة من غير الفقراء من خطر الوقوع في الفقر في المستقبل القريب، وتعاني نسبة أخرى قدرها 40 في المائة من خطر الوقوع في الفقر على المدى القصير؛ (iii) ترافق الازدياد الكلي لتفشي الفقر مع الانخفاض في تفشي الفقر المزمن، حيث انخفضت نسبة الذين يعانون من الفقر المزمن من 57.6 في المائة إلى 48.8 في المائة فيما بين 1998 و2003، بينما كانت قد ازدادت بنسبة خمس نقاط مئوية فيما بين 1994 و1998؛ و(iv) حدث انخفاض ضمن المجموعات غير الفقيرة في نسبة الذين يعانون من خطر الفقر والذين يعانون من ظروف غير مستقرة فيما بين 1998 و2003. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الأسر حسب نظم إنتاجها، يعتبر مزارعو محاصيل الكفاف الغذائية، والمزارعون الرعويون ممن يتسمون بالترحال على نطاق صغير، والرعاة الرحل الذين يملكون لأنفسهم عدداً قليلاً من الحيوانات ويعتنون بحيوانات الآخرين، الأكثر هشاشة ومعاناة من الفقر المزمن على الغالب.

7- هناك احتمال أكبر بأن تكون النساء الريفيات أفقر من الرجال (52 في المائة بالمقارنة مع 48 في المائة) وهن يعانين من نسبة تفشي أعلى للفقر الشديد. ووفقاً للمسح الأسري الذي أُجري في 2003 فقد ازداد معدل الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء بنسبة 11 في المائة فيما بين 1998 و 2003 (بالمقارنة مع زيادة قدرها 2.3 في المائة للأسر التي يرأسها رجال). وعلى الرغم من أن المرأة الريفية تلعب دوراً متزايداً في الأهمية فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية بسبب تأنيث الزراعة، فإن ظروفها ما زالت غير مستقرة. ويتصف وصول المرأة إلى فرص العمل بالاقتصار على العمالة المأجورة والأنشطة الهامشية مثل التجارة المحدودة. وليس لها عملياً أي دور في اتخاذ القرارات، وتمتلك القليل من الحيوانات (لاسيما الحيوانات الكبيرة)، وتعاني من وصول محدود (وغير آمن) للأرض ولأساليب الإنتاج وللتكنولوجيا المطورة والأسواق (لاسيما في مناطق الشمال والساحل حيث تحد التقاليد الاجتماعية من ظهورها) أو الخدمات المالية (بسبب عدم توفر الضمانات). وتتميز الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب بالبطالة والبطالة

[5] J. P Lachaud, *Pauvreté et Inégalité au Burkina Faso : Profil et Dynamique*، تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واغادوغو، 2003.

[6] غالباً ما يتصف الفقراء الذين يعانون من الفقر المزمن بمزيج من الفقر المادي، والحرمان الشديد من القدرات والتعرض للمخاطر بالإضافة إلى التفاعل فيما بين هذه الصفات. انظر: مركز بحوث الفقر المزمن، *تقرير الفقر المزمن 5-2004، 2006*.

المقنعة، والأمية، وعدم توفر الكفاءات، ومعدل اعتماد مرتفع على نظام الإنتاج الأسري، وعدم توفر الوصول إلى وسائل الإنتاج (الأرض والمدخلات والمعدات). وبالتالي، هذا ما يفسر النزعة القوية نحو الهجرة. وتعاني الفتيات من العوائق ذاتها ولكنهن يتمتعن بحرية أقل بسبب ضرورة مساعدة أمهاتهن.

8- وفقاً لمسح 2003 فإن المصادر الأساسية لدخل الأسر الريفية هي: (i) الزراعة: 40.9 في المائة (غالباً من الإنتاج الحيواني)؛ (ii) القطاع غير الزراعي، 24.7 في المائة؛ (iii) الرواتب والأجور: 19.6 في المائة؛ (iv) تحويلات المغتربين وغيرها: 14.6 في المائة. و المصادر السائدة لدخل الفقراء والمجموعات المهمشة هي الزراعة، بما في ذلك الإنتاج الحيواني، والعمالة المأجورة/التجارة المحدودة وإلى درجة ما، تحويلات المغتربين. ولقد انخفض تحويل الأموال من ساحل العاج فيما بين 1998 و 2003 مما أثر على الأسر الفقيرة فقط (20 في المائة). وشكل تحويل الأموال إلى الأسر التي ترأسها النساء 34.2 في المائة من مجموع دخل هذه الأسر (بالمقارنة مع 13.3 في المائة في الأسر التي يرأسها الرجل)، مما يعتبر مؤشراً إضافياً على مدى ضعف هذه الأسر. وفي بوركينا فاسو، فإن أحد أهم العوامل المحددة للفقر الريفي والضعف هو الموقع الجغرافي.[7] فالمناطق الشمالية، وبوسل دو موهون، والمناطق الجنوبية الغربية والوسطى الجنوبية هي أفقر المناطق حيث تبلغ نسبة الأسر الفقيرة فيها 68.8 في المائة، و60 في المائة، و66 في المائة، و56.6 في المائة على التوالي، وتعاني من تزايد في تفشي الفقر.

## باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

### السياق المؤسسي الوطني

9- توفر بوركينا فاسو سياقاً مؤسسياً وطنياً ملائماً للحد من الفقر يتمثل، من بين المظاهر الأخرى، بالقوانين المتطورة التي توفر البيئة التمكينية الضرورية لتطوير المؤسسات الأهلية وتمكين المجتمعات الريفية. وبالنظر إلى النزعة الأخيرة نحو تشجيع تنمية القطاع الخاص، على سبيل المثال، من خلال تقديم الدعم لسلاسل التوريد والقيمة، سيحتاج الصندوق إلى زيادة تنويع الشركاء من المؤسسات الحكومية. وستبقى وزارة الزراعة والموارد المائية ومصايد الأسماك هي الشريك الرئيسي للصندوق، بينما تمثل وزارة الاقتصاد والتنمية شريكاً هاماً فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الموجهة نحو تعزيز القطاع الريفي الزراعي وغير الزراعي. ولقد وفرت الانتخابات المحلية الأولى للبلديات الريفية التي أجريت في 2006 تجديد الزخم لعملية اللامركزية، ومن المهم تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لهذه العملية. ويشتمل الدعم المباشر على توفير بعض احتياجات بناء القدرات الواسعة للموظفين الجدد (التقنيين) في البلديات الريفية وللممثلين (السياسيين) المنتخبين حديثاً، وهم مستشارو البلديات الذين يوفرون الصلة الديمقراطية مع الدوائر الانتخابية على مستوى القرية على اعتبارهم ممثلين في وحدات الحكومة المحلية المعنية باتخاذ القرارات

[7] في بلد تسود فيه الزراعة تعتبر خصوصية المناطق البيئية الزراعية ذات أهمية قصوى. وتتصف منطقة الساحل بتساقط أمطار غير منتظم وقليل وتدهور في الموارد الطبيعية الذي يعوض عنه جزئياً الإنتاج الحيواني. ويعتبر العجز الغذائي مظهراً دائماً في المناطق الشمالية والساحل. إن المنطقة الوسطى الجنوبية جديدة ولا تتوفر المعلومات المتسلسلة زمنياً عنها. وبشكل مفاجئ ووفقاً للمسح الوحيد فلقد شهدت منطقة الساحل انخفاضاً في تعداد الفقراء. ولكن، بما أن المسح يستخدم معدل الإنفاق كمؤشر مباشر للدخل وتكاليف المعيشة في الساحل مرتفعة للغاية وشروط التبادلات (الحيوانات مقابل الحبوب) غير ملائمة فإن التفسير الوحيد هو أن عام 2003 كان على غير المعتاد عاماً جيداً من حيث تساقط الأمطار. وباعتبار أن تربية الحيوانات هي النشاط السائد في المنطقة من الممكن أن يكون السكان قد باعوا عدداً أكبر من الحيوانات وحصلوا على المزيد من الغذاء والخدمات مما اعتادوا عليه.

وتخصيص الموارد في القطاع العام. وسيتطلب الدعم غير المباشر تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات أثناء تنفيذ البرنامج.

**الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي**

10- تمت صياغة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي في عام 2000 ومراجعتها في عام 2003 لتضم الإستراتيجيات اللامركزية للحد من الفقر في المناطق الثلاثة عشر، وتستند وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر على سبعة مبادئ هي: (i) إعادة تعريف دور الدولة؛ (ii) التنمية المستدامة للموارد الطبيعية؛ (iii) تشجيع الشراكات الجديدة بين الدولة والجهات المانحة؛ (iv) تشجيع التسيير السليم؛ (v) مشاركة المرأة؛ (vi) إدراك الفوارق الجهوية؛ (vii) الاستمرار في عملية الاندماج في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتستند هذه المبادئ على أربعة مبادئ أساسية هي: (i) تسريع النمو المستند إلى المساواة؛ (ii) ضمان وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (iii) توسيع فرص الفقراء للحصول على فرص العمل والأنشطة المولدة للدخل؛ (iv) وتشجيع التسيير السليم. وتدرك وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر التي تمت مراجعتها أنه على الرغم من العديد من القوانين الحديثة، ما زالت المجموعات المهمشة تعاني من عدم الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية الأخرى. وهي توصي بزيادة أمن حيازة الموارد الطبيعية، وإعطاء أولوية الوصول للنساء والشباب، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأراضي المروية (سفوح الوديان الداخلية والري على نطاق صغير). وتضم الأهداف القطاعية على المدى الطويل زيادة مساحة الأراضي المروية بحوالي 000 1 هكتار في السنة وإعادة الخصوبة إلى 000 30 هكتار في السنة.

11- وتدرك الحكومة أن النمو السريع بمفرده لن يحد من تفشي الفقر، وهو الهدف الإنمائي الأول للألفية. وبالتالي فإنها ستتبنى السياسات التي تستهدف الفقراء بشكل مباشر من خلال مساعدتهم على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية وتقديم فرص العمل المتنوعة لهم. وستركز الإصلاحات الموجهة نحو زيادة قدرة الفقراء على المشاركة في النمو الاقتصادي على تسريع هذا النمو في القطاع الزراعي. وقد قررت الحكومة اعتبار القطاعات الاجتماعية والتنمية الريفية على أنها قطاعات ذات أولوية (بما في ذلك الطرق الريفية والمياه للزراعة والثروة الحيوانية) وستحظى باهتمام متزايد أثناء تنفيذ وثيقة إستراتجية الحد من الفقر. وسُتنفذ البرامج الموجهة لهذه القطاعات بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية عندما يكون ذلك أكثر فعالية من استخدام المؤسسات الحكومية بمفردها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، أعدت الحكومة خطة للأنشطة ذات الأولوية للفترة 2004-2006 (تم تحديثها فيما بعد لتغطي الفترة 2006-2008) ترافقت مع مجموعة من مؤشرات قياس الأثر. والأهداف الكمية الرئيسية التي حددتها وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر هي: (i) زيادة الناتج المحلي الإجمالي السنوي الحقيقي للفرد بنسبة 4 في المائة من 2004 وصاعداً؛ (ii) تخفيض معدل تفشي الفقر من 46 في المائة إلى 35 في المائة بحلول 2015؛ (iii) رفع متوسط العمر إلى 60 سنة بحلول 2015. وتوفر وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر الإطار الذي يستطيع برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية من خلاله المساهمة في الأهداف الإنمائية لبوركينا فاسو. لقد حددت التجربة الميدانية والمعرفة المحلية والقدرة الابتكارية للصندوق ولشركائه الشكل العام للإطار المقترح. وسيرتبط تركيز الصندوق في بوركينا فاسو بنطاق تكليفه ومهمته وإطاره الإستراتيجي وسياساته. ويتطلب ذلك استخدام الصندوق لمبادئ الاستهداف التفعيلية والشاملة والعمليات التي تركز على فقراء الريف، لاسيما في المناطق الشمالية والجنوبية الغربية، مع منح معاملة تفضيلية للشرائح الأكثر تهميشاً إما

حسب الجنس أو حسب العوامل الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية، أو للأنظمة البيئية المتدهورة والهشة التي تعتمد عليها سبل معيشتهم.

**التنسيق والمواءمة**

12- ينتمي الصندوق إلى مجموعة من الجهات المانحة المتعددة والثنائية في بوركينا فاسو التي تتحمل مهمة المواءمة بين وجهات نظر المانحين وتنسيق التفاعل مع الحكومة (انظر الفقرة 41). وستُشكل المداخلة الأخيرة المصممة تحت إطار وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية السابقة، وتتمثل بمشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية، جزءاً متكاملاً من برنامج وطني واسع لرعاية عملية تطوير شبكات السلع الزراعية. ولا تنفصل آليات التنسيق والمواءمة عن أقسام المشروع المنفصلة، ولكنها معممة بالكامل على المستوى الإقليمي اللامركزي من خلال لجان تنسيق سياسات القطاع الزراعي التي توفر التوجيه الإستراتيجي والتشغيلي لجميع برامج تطوير شبكات السلع الزراعية المنفذة في منطقة ما. وقد رعت الحكومة عدداً من حلقات العمل المعنية بالنهج البرامجي، وتتسم بالخبرة المقبولة في إعداد نهج قطاعي شامل للقطاع الزراعي. وسيكون تحقيق الإجماع في هذا المجال بمثابة امتحان – وإحدى المهام الرئيسية الأولى – لمنبر وطني حديث التأسيس يدعى الإطار الوطني التشاوري لشركاء التنمية الريفية الذي قام مشروع التنمية الريفية المجتمعية بوضع حجر الأساس له. وهناك اتفاق عام على أن يضم النهج القطاعي الشامل القطاع الخاص، وبشكل أدق منظمات المزارعين. ومما يشكل اهتماماً خاصاً للصندوق في هذا المجال العقود المبرمة بين الحكومة المركزية والمناطق الثلاثة عشر من أجل تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية للقطاع العام وتوريد الخدمات. وستساعد هذه العقود على تحديد شكل نموذج جديد لتوريد الخدمات سيزيد من مسؤولية القطاع العام أمام مواطني الريف.

## ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

### ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

13- صادق الصندوق على عشرة مشاريع/برامج في بوركينا فاسو منذ عام 1981 بتكلفة إجمالية قدرها أكثر من 130 مليون دولار أمريكي. وما زالت أربع عمليات جارية وهي: مشروع التنمية الريفية المجتمعية؛ ومشروع مساندة المشروعات الريفية الصغرى؛ وبرنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية؛ وبرنامج التنمية الريفية المستدامة. ولم يدخل بعد مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية حيز النفاذ وما زال برنامج الري على النطاق الصغير قيد الإعداد. كما قدم الصندوق منحا صغيرة إلى: مركز ألبرت شوايتزر المناخي (منظمة غير حكومية سويسرية)، والإتحاد الوطني لمنظمات المزارعين، والمديرية العامة لحيازة الأراضي الريفية ومنظمات المزارعين، وعدداً من المنح الإقليمية الكبيرة إلى أعضاء مختلفين من المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية[8] من أجل القيام بالبحوث والتدريب. ويتمثل الهدف في رفع القدرات التقنية والعلمية المحلية من أجل توليد الابتكارات – بالشراكة مع صغار المزارعين والرعاة – في اختيار وإنتاج وتبادل البذور السنوية والمعمرة، بما في ذلك تحسين

[8] المعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية؛ والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة؛ والمركز العالمي للحراجة الزراعية؛ والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية.

إدارة النباتات والأصناف. وستقدم المنح الإقليمية الأخرى المخطط لها الدعم لتسويق الحبوب (الدخن والذرة الرفيعة) وتعزيز نشوء قطاع تمويل ريفي شامل. وتعمل الجهات المتلقية للمنح الإقليمية بشكل وثيق مع المؤسسات البحثية الوطنية والعمليات التي يمولها الصندوق، وسيزيد برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية هذا الترابط بين أوجه التآزر فيما بين المنح والقروض.

14- حقق الصندوق نتائج ملحوظة في تشجيع النهج الجديدة المعنية بالسلع العامة والخاصة وتوريد الخدمات في زراعة الحيازات الصغيرة، وفي تطوير نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية المشروعات الريفية الصغرى. وتمخض الأخير عن وجود غالبية المشروعات الصغرى الحاصلة على الدعم في القطاع الإنتاجي وعدد قليل نسبياً في القطاع التجاري (التجارة الصغيرة)؛ وكذلك في المناطق التي تضم عدداً كبيراً من المشروعات الصغرى. وحيث نشأ قطاع ثلاثي فتي من المشروعات الصغرى الخدمية التي تقدم الخدمات السابقة واللاحقة، تميزت ترتيبات الشراكة مع القطاع المصرفي الريفي بالنجاح أحياناً وقد تم توسيعها (على سبيل المثال من خلال برنامج التنمية الزراعية التابع للوكالة الألمانية للتعاون التقني). وتحققت نتائج جيدة أيضاً من خلال زيادة مساءلة موظفي الحكومة المحليين والموظفين التقنيين في الوكالات المعنية من خلال زيادة مشاركة المجموعات المستهدفة للصندوق في لجان إدارة الموارد الطبيعية على مستوى القرية التي تتمتع بالسلطة القانونية لتخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الريفية والتعامل مع الأموال العامة. واعتمد الأثر على ما يلي: (i) المحافظة على التربة والمياه مما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي والدخول الزراعية؛ (ii) التنمية التي يوجهها المجتمع المحلي مما يؤدي إلى تحسين البنى الأساسية الجماعية والدخول الناتجة عن هذه البنى؛ (iii) وخدمات تطوير الأعمال التي تؤدي إلى تسهيل الدخول وتنويعها. وكان للمحافظة على التربة والمياه أثر ملحوظ على تحسين الممارسات الزراعية والإنتاجية الزراعية وعكس أثر تدهور الموارد الطبيعية في الأنظمة المناخية الهشة. كما كان للتنمية التي يوجهها المجتمع المحلي آثار رئيسية لاسيما في المناطق الريفية النائية وغالباً على القطاعات الاجتماعية، وبشكل غير مباشر على الأمن الغذائي والدخول (دورات محو الأمية التي تساعد على إعداد الميزانيات الزراعية البسيطة؛ والأنشطة الزراعية والتسويقية الأكثر كفاءة؛ وقضاء النساء زمناً أقصر في جمع المياه وزمناً أطول في القيام بالأنشطة الإنتاجية، بالإضافة إلى جني دخل خاص بهن يساهم في دعم قدرتهن المتزايدة على اتخاذ القرارات ضمن الأسرة، الخ). وساهمت خدمات تطوير الأعمال في التأسيس الناجح للمشروعات الريفية الصغرى وتوسيعها مما يؤدي إلى ازدياد فرص العمل الريفية وارتفاع الدخول غير الزراعية غالباً من خلال تحديث التكنولوجيا القائمة وإدخال الفرص الجديدة للتصنيع وإضافة القيمة.

## باء - الدروس المستفادة

15- **تصميم المشروع**. يتميز النهج البرامجي المرن الذي يوجهه الطلب ويستند على العمليات بالقدرة الأفضل على الاستجابة لاحتياجات المجموعات المستهدفة للصندوق ويعتبر أداة قوية للتمكين. ويعتبر إدماج نهج تفاعلي يساند المجموعات المهمشة ويركز على الاختلافات بين الجنسين أمراً هاماً يجب تعزيزه. ولكن لابد من اتخاذ الحذر لضمان ملاءمة الأنشطة المقترحة مع سبل العيش لهذه المجموعات وتحسينها من دون فرض أعباء إضافية، لاسيما على النساء. وتساعد الدراسات التحليلية لسبل العيش وتلك المؤسسية على القيام بخيارات أكثر صحة للمداخلات وفي اختيار الشركاء الأفضل. ويحقق التركيز على التدريب وبناء القدرات ودعم المنظمات الأهلية الكثير من الأرباح. وغالباً ما تكون الأنشطة المقترحة والابتكارات

المتوقعة منمطة للغاية. وبالتالي هناك حاجة لتطبيق نظام ديناميكي للتجارب، بما في ذلك نظام حوافز ملائم، بين المزارعين وأصحاب الأعمال الريفية الصغرى والباحثين والتقنيين.

16- يحظى الاستهداف بأهمية أكبر من أي وقت مضى. ولابد أن تكون إستراتيجية الاستهداف واضحة وتتمتع بالمرونة الكافية للتكييف مع الظروف المتغيرة. وتضمن عملية تبني مزيج من آليات الاستهداف - بما في ذلك الاستهداف الذاتي (على سبيل المثال التكنولوجيا، المحاصيل)؛ والاستهداف المباشر لمجموعات محددة (على سبيل المثال الرعاة، الذين يعانون من الفقر المزمن) وللنساء ضمن هذه المجموعات عند الضرورة؛ واختيار المناطق الفقيرة - استفادة المجموعات الفقيرة المهمشة من التدخلات.

17- ومن الممكن أن يكون تشجيع المشروعات الريفية الصغرى أداة قوية للحد من الفقر، لاسيما للنساء والشباب. ولابد من التوصل إلى توازن دقيق بين مساندة المشروعات الريفية الصغرى القائمة وتقديم الدعم لتأسيس مشروعات جديدة. وتعتبر النهج التي يوجهها الطلب أساسية ولكن يجب أن تترافق بأدوات التمويل الريفي الصغري، كما أنه من الهام أيضاً تقوية جانب التوريد من أجل تحقيق روابط سابقة ولاحقة. ومن أجل تشجيع الديناميكية في الاقتصاديات المحلية لابد من تأسيس أوجه التآزر بين الزراعة والمشروعات الريفية الصغرى من أجل تحقيق الحد الأقصى من النتائج القصوى في القطاع الثانوي والثلاثي، والتي ستترك بدورها آثاراً إيجابية على الزراعة المحلية.

18- **التمويل الريفي الصغري**. يجب عدم فرض أفضل الممارسات في التمويل الريفي الصغري بأسلوب متشدد؛ فالدعم ضروري لاسيما عندما ينتشر الفقر المزمن والمستمر، ولكن لابد من اتخاذ الحذر لتجنب الاضطرابات في أسواق التمويل الصغري وفرض أسعار فائدة منخفضة بصورة مصطنعة. ومن الأفضل دعم دراسات الجدوى وإعداد الطلبات، الخ بدلاً عن شراء المعدات التي توجد أدوات مخصصة لها (مثل التأجير الصغير من خلال مصنعي المعدات أو مؤسسات التمويل الصغري).

19- ما زالت إجراءات الحفاظ على التربة والمياه أساسية ولكنها يجب أن تكون جزءاً من نهج متكامل لإدارة مستجمعات المياه كي تصبح فعالة ومستدامة. وهي بحاجة إلى أن تترافق مع إجراءات تهدف إلى زيادة أمن الحيازات. وعند تشجيع إجراءات الحفاظ على التربة والمياه لابد من اتخاذ الحذر لضمان عدم توسع الزراعة على حساب المراعي والمزارعين الرعويين. ولابد من تحديد الاستخدامات المختلفة للأراضي والمستخدمين في المناطق المعنية من خلال وضع الخرائط التشاركية الشاملة عند بداية المشروع. ويمكن أيضاً فيما بعد استخدام هذه المعلومات خلال محادثات إبرام اتفاقيات استخدام الموارد الطبيعية ولأغراض الرصد والتقييم.

20- **تنفيذ المشروع**. يوفر التوريد المجتمعي فرصة جيدة لتشجيع التنمية المحلية وتمكين المستفيدين. ويجب أن تحبذ عملية الاستعانة بالمصادر الخارجية لتقديم الخدمات الممارسات الشفافة عند طلب استدراج العطاءات التنافسية ومنح العقود. إلا أن هذا التوريد أصبح في الغالب منمط للغاية ومعرض لسيطرة النخبة، والحكومة غير قادرة دائماً على تنظيم[9] العملية، وبالتالي هناك حاجة لإيجاد نهج جديدة. وغالباً ما تكون إدارة المشروع روتينية ومنمطة وتقنية أكثر من المطلوب. ويجب على المشاريع تشجيع البرمجة التشاركية ودعم المؤسسات الأهلية لتصبح جهات قادرة على اتخاذ القرارات الحقيقية. ويجب أن تتميز إدارة

[9] تضم مدونات سلوك وشفافية شاملة، ومن خلال تحديد المعايير وآليات ضبط الجودة.

المشروع بالمرونة وأن تتماشى سرعة التنفيذ مع القدرات التنفيذية للمجموعات المستهدفة ومع الزمن الضروري لفحص وتبني الابتكارات.

21- **الرصد والتقييم**. لا تسمح غالبية عمليات الرصد والتقييم بالتخطيط الاقتصادي المبتكر أو التساؤل حول كيفية الاستجابة المثلى للمشاكل والفرص التي لا يمكن التنبؤ بها عند التصميم.[10]

## رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

### ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

22- تكمن الميزة النسبية للصندوق في تصميم وتمويل تدخلات التنمية الريفية المتوسطة التي تربط المستوى المحلي بالمستوى الوسيط. وقد استندت غالبية التدخلات على المناطق وبالتالي اتجهت نحو تعزيز الاستقطاب التحفيزي وتوسيع النهج الناجحة (على سبيل المثال برنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية، وبرنامج التنمية الريفية المستدامة). وقد تبنت التدخلات الأخرى التي تدعم المشروعات الريفية الصغرى (برنامج مساندة المشروعات الريفية الصغرى) والتنمية المجتمعية (مشروع مساندة شبكات السلع الزراعية) مزيجاً من النهج البرامجية وتلك التي تستند إلى المناطق لضمان الروابط وأوجه التآزر مع المشاريع الجارية. إضافة إلى ذلك، فهي تشجع التنسيق الأفقي وتعمل أيضاً على تحقيق التنسيق العمودي والتكامل وتحاول بناء نظم توريد الخدمات المستدامة ذات القدرة على الاستجابة والتي يوجهها الطلب التي تدعم الأنشطة التي تولد الدخل الإضافي لفقراء الريف. ويعتبر الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة في بوركينا فاسو التي تركز على الاستهداف المباشر للأسر الريفية الفقيرة. وهي تركز على استهداف الأنشطة ضمن أنشطة التنمية المؤسسية المحلية كما تركز على استهداف وتعزيز التمكين من خلال تقوية قدرة فقراء الريف على توليد الدخل أو قدرة المنظمات على إدارة الموارد الطبيعية. وضمن إطار نهج إنمائي مجتمعي يتمثل ذلك بتقوية المؤسسات العامة والخاصة، وكل من المؤسسات التشاركية (لجان تنمية القرية، ومنظمات المزارعين) وممثلي المؤسسات الديمقراطية (مجالس البلديات الريفية، والنقابات، واتحادات منظمات المزارعين). ويتطلب العمل من أجل تحسين الروابط الهشة أحياناً والعلاقات الضعيفة والمتحيزة بين المستويات المختلفة لعملية اتخاذ القرارات – على سبيل المثال من خلال توفير التدريب أثناء العمل لممثلي البلديات (المنتخبين سياسياً) في سياق التخطيط التشاركي وآليات تنفيذ التدخلات التي يمولها الصندوق بمشاركة مجموعات المجتمع المدني المحلية (مثل المجموعات النسائية، والمجموعات ذات المصالح الاقتصادية المشتركة) في أنظمة الرصد والتقييم لتوفير الضوابط والموازين ورقابة المواطنين على الإنفاق العام. ويتمتع الصندوق بخبرة معترف بها في البلد في

[10] تأتي الدروس المستفادة من: (i) التقييم الخارجي المستقل للصندوق الذي عاين إلى درجة ما جميع المشاريع الجارية، وقيّم برنامج مساندة المشروعات الريفية الصغيرة ومشروع التنمية الريفية في المنطقة الجنوبية الغربية بدقة أكبر؛ (ii) التقييم المرحلي الذي أجراه مكتب التقييم للبرنامج الخاص لصون التربة والمياه وإشاعة التكامل بين الزراعة والحراجة في الهضبة الوسطى؛ (iii) استعراض منتصف المدة لبرنامج مساندة المشروعات الريفية الصغيرة؛ (iv) بعثة التحديد والتقييم المرحلي لبرنامج التنمية الريفية المجتمعية، المرحلة الثانية (قدمت مذكرة المساعدة في 3 يوليو/تموز 2007)؛ (v) بعثة المراجعة لمشروع التنمية الريفية في الجنوب الغربي؛ (vi) التقييم القطري لسياسة التمويل الريفي في الصندوق الذي أجراه مكتب التقييم؛ (vii) الجهود الموجهة نحو إدارة المعرفة بقيادة الشبكة الإقليمية في أفريقيا الغربية والوسطى؛ (viii) تقرير المراجعة القطرية حول الإدارة المالية لمشاريع الصندوق من مكتب المراقب المالي؛ (ix) عدد من بعثات التنمية الإستراتيجية.

مجال تحسين الأراضي واستصلاحها، والسيطرة على تآكل التربة وإدارة المياه. وتشتمل هذه الخبرة على كل من الممارسات التقليدية المحسنة والحديثة، وتنطوي على ربط البحوث التشاركية بالمزارعين ومنظماتهم، وربط المشروعات الريفية الصغرى بالأسواق الريفية والحضرية، وتحويل المحاصيل التقليدية ومحاصيل الكفاف إلى محاصيل نقدية هامة محلياً.

## باء - الأهداف الاستراتيجية

**الهدف الإستراتيجي 1: تعزيز وتنويع سبل العيش المستدامة لفقراء الريف والمجموعات المهمشة، وخاصة النساء، من خلال التنمية الشاملة للقطاع الخاص المحلي.**

23- تتمثل الغاية من هذا الهدف الإستراتيجي في المساعدة على بناء قطاع خاص كامل ومستقل من خلال المشروعات الريفية الصغرى والتنمية المجتمعية. وسيساهم في تعزيز مبادئ وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر: (i) تسريع النمو المستند إلى العدالة؛ (ii) توسيع قاعدة الفرص المتاحة للفقراء للعمالة والأنشطة المولدة للدخل؛ (iii) تشجيع التسيير السليم.

24- **(أ) تطوير المشروعات الريفية الصغرى – خاصة للمعدمين والذين يعانون من انعدام أمن حيازة الأراضي – وبناء مؤسسات سلاسل السلع بما في ذلك مجموعات المزارعين والمصنعين.** يتمثل الهدف في بناء قطاع خاص متنوع وشامل، وتحقيق إدراك أوضح لدور المبادرات على مستوى القرية، ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات أصحاب الأعمال من الشباب) والمنظمات الهرمية في توفير الخدمات، وتحقيق الثروة والاستفادة من قطاع الشركات من أجل رعاية النمو العادل وخلق فرص العمل. وسيتطلب ذلك العمل مع المنتجين الريفيين لتأسيس الروابط مع الأسواق الحضرية الجديدة والنامية. وتتطلب عملية بناء مؤسسات شبكات تسويق السلع، من بين عدد من الأشياء، ترتيبات تعاقدية جديدة من أجل ربط فقراء الريف مع الجهات الأخرى المعنية في شبكات تسويق السلع ومع أنماط إنتاجية جديدة. إن فقراء الريف من المنتجين أو التجار أو أصحاب الأعمال الصغيرة هم في الوقت ذاته عملاء للقطاع الخاص، ومن المجدي البناء على قدراتهم ومعرفتهم ومبادراتهم بدلاً من البناء على العوائق التي يواجهونها. وسيشمل هذا التوجه مقدمي الخدمات غير العامة الذين يقدمون الخدمات السابقة واللاحقة للإنتاج الزراعي. ومن بين أولئك صغار المصنعين والمسوقين والجهات الخاصة الأخرى التي تلعب دوراً أساسياً في تطوير المشروعات الصغرى وسلاسل السلع المساندة للفقراء. وستكون أنشطة تطوير سلاسل السلع مع التركيز على المشروعات الصغرى مجال التركيز الأهم للأنشطة حيث يشكل برنامج مساندة المشروعات الريفية الصغرى ومشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية حجر الأساس لإستراتيجية وطنية تقودها الحكومة وتضم مشاريع أخرى أيضاً. وسيعمل الصندوق في إطار سلاسل السلع على نقل القيمة المضافة إلى الأنشطة السابقة للإنتاج والعمل مع أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء من أجل تحسين قدراتهم التفاوضية وعوائدهم وتحقيق الاستقرار الناتج عن ذلك. وسيركز الدعم المقدم إلى إنتاج البذور على تأسيس المشروعات الصغرى المجدية اقتصادياً العامة والخاصة المكرسة لهذا النشاط، وذلك في المرحلة السابقة للإنتاج. وسيركز الري الصغير على تحسين إدارة المياه وإدخال حزم تكنولوجية جديدة ذات أهمية مثبتة للمزارعين الأكثر عرضة للمخاطر.

25- سيستمر الصندوق بالتركيز على سلاسل السلع الصغرى المساندة للفقراء بما في ذلك الأنواع المهملة وغير المستخدمة بشكل كامل، وعلى البحوث الزراعية في مجال "المحاصيل اليتيمة" التي تتمتع بأهمية

إستراتيجية للأمن الغذائي والتغذية. وبالتحديد، سيساعد الصندوق على تحسين كفاءة الأنظمة الزراعية البعلية في المناطق الهامشية من خلال تشجيع النهج المتكاملة المستندة إلى سبل العيش للحد من الفقر الريفي. وسيضم ذلك تشجيع زراعة الخضار ومرافق التخزين البسيطة التي لا ينحصر استخدامها للتسويق فقط وإنما للأمن الغذائي الأسري أيضاً. وسيتمثل التركيز الإستراتيجي الرئيسي في ربط الأسواق الداخلية الحضرية والريفية، وتحويل المحاصيل التقليدية ومحاصيل الكفاف إلى محاصيل نقدية. وستكون مجالات الأولوية هي: (i) رعاية الحوار السياساتي المعني بالمشروعات الريفية الصغرى وتطوير سلاسل السلع من خلال الإطار الاستشاري الوطني لشركاء التنمية الريفية؛ (i) تعزيز التركيز على سلاسل السلع الغذائية؛ (iii) تشجيع الممارسات السليمة وتبادل المعرفة في قضايا المشروعات الريفية الصغرى وسلاسل السلع من خلال البحوث والربط الشبكي؛ (iv) دعم أفضل لإدارة الموارد الطبيعية وتطوير الري الصغير من خلال تشجيع سلاسل السلع وسلاسل القيمة التي يوجهها السوق؛ (v) تطوير والتوسع في تطبيق النهج الابتكارية في مجال المشروعات الريفية وسلاسل السلع والقيمة المضافة من خلال الزراعة التعاقدية والتأجير الصغير؛ (vi) تطوير إستراتيجية للمعلومات والاتصالات معنية بقضايا المشروعات الصغرى وسلاسل السلع؛ (vii) إقامة الشراكات لتنسيق النهج وتحقيق التكامل.

26- **(ب) تحسين القدرة على التسيير والشفافية، بما في ذلك عمليات شبكات تسويق السلع، وتعزيز الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق والتكنولوجيا.** سيتطلب تحسين تسيير شبكات تسويق السلع تحسين الحصول على المعلومات (الأسعار، وفرص السوق والتمويل، ومعايير ومقاييس الجودة، والتكنولوجيا، وأفضل الممارسات الإبتكارية، وإدارة المعرفة، الخ)، وتطبيق معايير ومقاييس الجودة، ودعم المفاوضات والتطبيق العادل للعلاقات التعاقدية، وتحسين كفاءة عمليات السلع قليلة الربحية مثل المحاصيل الغذائية. وسيتطلب أيضاً العمل مع مراكز البحوث والغرف الزراعية من أجل تحسين التكنولوجيا وبناء قدرات منظمات المزارعين والمصنعين والمسوقين وأصحاب الأعمال الصغيرة للتفاوض في بيئة معقدة غير متناظرة تضم جهات متعددة من أصحاب الشأن المعنيين، وتحسين تسيير سلاسل السلع. وسيتطلب خطة اتصالات فعالة وبناء قدرات المنظمات الهرمية القائمة على العضوية (بشكل خاص شبه المهنية، والمهنية، والنقابات والاتحادات)، والغرف الجهوية للزراعة والقطاع العام من أجل إيجاد تدفق فعال للمعلومات باتجاهين. وستضم مجالات الأولوية ما يلي: (i) رعاية الحوار السياساتي حول قضايا التسيير المرتبطة بسلاسل السلع من خلال الإطار الاستشاري الوطني لشركاء التنمية الريفية؛ (ii) إقامة شراكات واضحة مع مشروع البنك الدولي لتنويع منتجات الزراعة الرعوية وتكثيف تنمية السوق ومع المرحلة الثانية من برنامج دعم التنمية الزراعية في بوركينا فاسو الممول من الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية؛ (iii) تشجيع الممارسات السليمة وتبادل المعرفة في قضايا تسيير سلاسل السلع من خلال البحوث والربط الشبكي؛ (iv) تطوير وتوسيع تطبيق النهج الابتكارية في مجال تسيير سلاسل السلع.

**الهدف الإستراتيجي 2: تعزيز التسيير اللامركزي للسلع والخدمات العامة والموارد الطبيعية والمساواة في الحصول عليها.**

27- يتمثل الهدف في التركيز على البناء المؤسسي وإقامة الشراكات المحلية مع المجتمعات الريفية واعتبارها جهات فاعلة، مع تقوية التخطيط على مستوى القرية والقدرة الإدارية وضمان تطبيق الروابط التشغيلية والشاملة بين لجان تنمية القرية والمجتمعات المحلية في الوقت ذاته. وسيساهم هذا الهدف الإستراتيجي في

تعزيز مبادئ وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر: (i) تسريع النمو المستند إلى المساواة؛ (ii) ضمان وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية؛ (iii) تشجيع التسيير السليم.

28- **(أ) زيادة الوصول المحلي إلى العوائد الناتجة عن الموارد الطبيعية المدارة بأسلوب أفضل (بما في ذلك الأرض والمياه)، وتحقيق أمن حيازة أكبر، ومنع وحل النزاعات.** استناداً إلى المعرفة الناتجة عن برنامج التنمية الريفية المجتمعية وبرنامج التنمية الريفية المستدامة وبرنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية، سيستمر الصندوق في دعم إدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي فيما يتعلق بالأراضي والمراعي والموارد المائية. وسيعمل على تعزيز خبرته التي تعود إلى عقود من الزمن من خلال الاستثمارات في تحسين الأراضي، والمساهمة في تحسين الممارسات الزراعية والتصنيعية وذلك بإدخال أو تحديث التقنيات السليمة بيئياً وأجهزة التكنولوجيا الوسيطة من خلال البحوث التشاركية. وباستخدام استثمارات تحسين الأراضي كنقطة دخول، سيوسع الصندوق من تطبيق الممارسات الابتكارية للمساعدة في التفاوض من أجل الحصول الأكثر أمناً على الأراضي، والمراعي والمياه للمجموعات المهمشة (الشباب والرعاة) والنساء عموماً. وسيستمر في تسهيل مشاركة المنظمات النسائية ومنظمات المزارعين والرعاة في العملية التشاورية التي تقود إلى التغيرات القانونية في أنظمة الحيازة. وستضم مجالات الأولوية ما يلي: (i) الاستمرار في دعم العمليات التشاورية التشاركية التي ستقود إلى تبني قانون حول أمن الحيازات؛ (ii) التوسع في تطبيق الأنشطة الابتكارية حول أمن الحيازات في برنامج التنمية الريفية المستدامة الجاري وفي المشاريع المستقبلية؛ (iii) تطوير وتوسيع تطبيق الزراعة التي تراعي حفظ الموارد، بما في ذلك خصوبة التربة والإدارة المتكاملة للآفات في المشاريع الجارية (برنامج التنمية الريفية المستدامة، وبرنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية) والمستقبلية؛ (iv) المساعدة في رسم الحدود في حالات تداخل الموارد الطبيعية فيما بين البلديات، وفي تطبيق آليات الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية (بما فيها العائدة للرعاة الرحل) من أجل إدارة النزاعات والتخفيف من وطأتها؛ (v) تطوير وتوسيع تطبيق نهج إدارة الموارد الطبيعية الابتكارية بما في ذلك إدارة موارد المياه السطحية.

29- **(ب) تقوية التخطيط الشامل من القاعدة إلى القمة، وعمليات الرصد والمساءلة كهمزة وصل بين القرى والحكومات المحلية.** أعطت البلديات الريفية الناشئة (2006) دفعاً جديداً لعملية اللامركزية. وبالتالي سيركز الصندوق، تماشياً مع الميزة النسبية له، على تقوية الروابط من القاعدة إلى القمة بين مستوى القرية ومستوى البلديات. وسيساهم في تحويل لجان إدارة الموارد الطبيعية القروية إلى لجان تنمية القرى. وسيشمل تحسين الحصول على السلع العامة والخدمات أيضاً التخطيط والتنفيذ التشاركيين للبنى الأساسية الصغيرة مثل ممرات الوصل القروية والطرق والممرات الزراعية والأسواق الريفية. وباعتبار بناء القدرات أمراً هاماً ولكنه غير كاف بحد ذاته، سيتم تطبيق نهج تشاركي مرن يتجاوز تقدير الاحتياجات، وتشجيع التغيرات في قوانين اللعبة، أي في العلاقات بين الناس والمؤسسات. وسيتم تفضيل تثبيت النهج الإنمائية المجتمعية على مستوى القرية من خلال تمكين لجان تنمية القرى من التفاوض على الحصول على الأموال للتنمية المحلية من أي مصدر ممكن حتى من خارج البلاد. وسيتم دعم عملية اللامركزية من خلال زيادة الاستجابة للقاعدة والمساءلة أمام المواطنين (بما في ذلك مراقبة المواطنين للميزنة والإنفاق) والقرى وفي الوقت ذاته تعزيز الكفاءة من خلال التخطيط المركب والميزنة على مستوى القرية والبلدية. وسيتم تشجيع "التمييز الإيجابي" لصالح المجموعات المهمشة، بما في ذلك النساء، ومتابعة دمجهن

الاجتماعي من خلال آليات الرصد والتقييم. وسيساعد الصندوق أيضاً على التوسع في تطبيق الممارسات المثلى للأنشطة ما بين البلديات. وستضم مجالات الأولوية ما يلي: (i) تطوير إستراتيجية اتصالات حول عملية اللامركزية وإعلام/تدريب المجموعات التي يستهدفها الصندوق؛ (ii) تعزيز المعرفة بالقضايا الإنمائية المجتمعية من خلال القنوات المختلفة، وتعميم العمليات والتوسع في تطبيقها أو تطوير النهج الابتكارية في مجالات تركيز الصندوق وما وراءها وتشجيع تقنيات التخطيط والميزنة المركبة.

30- **(ج) تعزيز قدرة سبل العيش على الصمود، بما في ذلك تنوع أنظمة الإنتاج الغذائي، من خلال البحوث الزراعية الابتكارية المدارة بصورة مشتركة وتطوير التكنولوجيا.** سيكون أحد مجالات التركيز الرئيسية هو تحسين قدرات المؤسسات البحثية والقطاع الخاص من أجل التعاون مع المنظمات المجتمعية والاتحادات التابعة لها في تطوير وإدارة الابتكارات في مجال استخدام سبل العيش ونظم الأغذية لفقراء الريف. وسيتم التركيز خصوصا على محاصيل الأغذية التقليدية، بما في ذلك الأنواع المهملة وغير المستخدمة بشكل كامل، وعلى البحوث الزراعية في مجال "المحاصيل اليتيمة" التي تتمتع بأهمية إستراتيجية للأمن الغذائي والتغذية للفقراء والمهمشين. وستكون القضايا المتقاطعة الأخرى ذات الأهمية للفقراء والمهمشين، مثل الإدارة المستدامة للتربة والمراعي والمياه، ذات أهمية قصوى. بالإضافة إلى ذلك، سيأخذ الصندوق بالاعتبار (ويعمم) الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من منح التعاون التقني الإقليمية المتعلقة بالدخن والذرة الرفيعة (الزراعة التعاقدية والتصنيع والتسويق) ومشروع أفريقيا للوبياء، وبناء القدرات للإدارة المشتركة للابتكارات الريفية. وستضم مجالات الأولوية ما يلي: (i) تنفيذ أنشطة إدارة المعرفة وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات في مجال الابتكار والبحوث، ضمن الصندوق وخارجه، وتحديد الفجوات؛ (ii) تطوير إستراتيجية اتصالات لتعميم الابتكارات التكنولوجية؛ (iii) إقامة الشراكات مع شبكات منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا والجهات الأخرى من أجل تأسيس مراكز المعلومات والوثائق اللامركزية حول أفضل الممارسات؛ (iv) تطوير وتوسيع تطبيق أفضل الممارسات الأخرى حول الفجوات المحددة.

## جيم - فرص الابتكار

31- ما زال الصندوق يدعم عدداً من المشاريع (المذكورة بين قوسين) التي يمكن توسيعها في تطبيق الابتكارات الحالية لمصلحة الفقراء. ويوجد العديد من الابتكارات التي تعمل لصالح المزارعين الفقراء والمصنعين وأصحاب الأعمال. وهي تضم التأجير الصغير، والائتمان القائم على المخزون، والعقود الشمولية، والزراعة التعاقدية، وتكاليف المساعدة التقنية المضمنة في القروض الصغرى، والتركيز على تسيير المعاملات (القدرة)، وأنظمة معلومات السوق وتكنولوجيا المعلومات، والآليات التبادلية للنظم التقليدية لرعاية الحيوانات (بنوك الدجاج). ويمكن أن تقدم الشراكات الجديدة بين القطاع العام والخاص الحوافز للقطاع الخاص للدخول إلى المناطق الأخطر نسبياً وتحفيز البحوث حول التكنولوجيا المنخفضة التكلفة (برنامج مساندة المشروعات الريفية الصغرى ومشروع مساندة شبكات تسويق السلع). وبالاستخدام الكامل لآليات التمكين مثل التوريد المجتمعي، وتضم الفرص الأخرى جعل قوانين اللعبة أكثر مساندةً للفقراء وجعل مبادئ التسيير السليم تنعكس في تصميم المشروع، والفصل بين التخطيط ومنح العقود والإنتاج والتوريد وتمويل السلع والخدمات، مع زيادة المساءلة على مستوى القاعدة من خلال آليات معلومات مرتدة ملزمة. وعموماً سيعني ذلك ما يلي: (i) التأثير على علاقات المواطنين أو المستخدمين أو

الزبائن مع وكالات التوريد من خلال إدخال مفهوم وسيط للوكالات التمكينية (المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية المجتمعية ومشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية)؛ (ii) التطرق لأنشطة السيطرة على تآكل التربة باعتبارها سلعة خاصة (برنامج التنمية الريفية المستدامة)؛ (iii) دعم منظمات المزارعين في مجال تقديم الخدمات الإرشادية أو الوصول إليها (برنامج الري على نطاق صغير) وفي مساهمتها في البحوث العملية (برنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية).

## دال - استراتيجية الاستهداف

32- يتميز الصندوق بفعالية جهوده للوصول إلى سكان الريف الذين يعيشون في فقر ويعانون من انعدام الأمن الغذائي ولكنهم يتمتعون بالقدرة الكامنة على الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعي والأنشطة الريفية المولدة للدخل والوصول الأفضل إلى الأصول. وسيقوم الصندوق بما يلي: (i) توسيع الانتشار ليصل إلى أولئك الذين تتوفر لديهم الأصول والفرص المحدودة، بتركيز خاص على النساء ضمن جميع المجموعات المستهدفة المحددة، من أجل تحقيق المساواة والفعالية والأثر؛ (ii) الإدراك بأن الثروة أو الفقر النسبيين من المتغيرات؛ (iii) تحديد الشركاء الذين لديهم التوجه ذاته والعمل معهم على جميع المستويات؛ (iv) التجربة وتبادل المعلومات حول النهج الفعالة لاستهداف المجموعات المهمشة؛ (v) إقامة الشراكات الابتكارية والمتكاملة للوصول إلى المجموعات المستهدفة التي لا يمكن الوصول إليها باستخدام الأدوات المتوفرة له. وسيستمر – بالتشاور مع الشركاء – في تصميم وتطوير وتنفيذ استراتيجيات الاستهداف التي تتميز بالواقعية، وقابلية الرصد، والارتباط المحدد بالسياق، والمرونة. وقد تضم الاستهداف الجغرافي، والتمكين، وبناء القدرات، وإجراءات الاستهداف الذاتي. وتتمثل المجموعات المستهدفة الرئيسية بمزارعي المحاصيل الغذائية الفقراء أو المزارعين الرعويين الرحل على نطاق صغير، والرعاة الرحل الذين يملكون عدداً قليلاً من الحيوانات ويقومون برعاية حيوانات الآخرين، وأصحاب الأعمال الصغيرة وصغار المصنعين. وضمن هذه المجموعات، ستحظى النساء الفقيرات (أو الأكثر عرضة لخطر الفقر)، والشباب، والأسر التي ترأسها نساء باهتمام خاص. وسيركز الاستهداف الجغرافي في تدخلاته على الغالب على المناطق الشمالية الفقيرة والجنوب الغربي.

## هاء - الصلات السياساتية

33- تتماشى مجالات التركيز المذكورة أعلاه مع الإستراتيجيات والسياسات المواضيعية والتشغيلية للصندوق[11] وتستند على أفضل الممارسات (بما في ذلك المتعلقة بقضايا التمايز بين الجنسين والاهتمامات الإنمائية المجتمعية). وهي ترتبط أيضاً بأنظمة المعرفة (مجموعات العمل، وشبكات الممارسين، الشبكة الإقليمية في أفريقيا الغربية والوسطى[12]، وبوابة الفقر الريفي، الخ) وبعمليات السياسات القطرية لتعزيز التنسيق من خلال الإطار الاستشاري الوطني لشركاء التنمية الريفية. وسيمهد الطريق أمام برنامج قطري يتميز باستثمارات متمايزة، ومنتجات سياساتية ومعرفية، وبحوث عملية تشاركية وابتكارات ممولة من خلال

[11] بما في ذلك سياسة الاستهداف في الصندوق، وسياسة التمويل الريفي في الصندوق، وسياسة المشروعات الريفية الصغيرة في الصندوق، وإستراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق.

[12] الشبكة المستندة على الإنترنت للمنظمات والمشاريع التي تكافح الفقر الريفي في أفريقيا الغربية والوسطى.

مزيج من القروض والمنح. وسيتماشى ذلك مع: (i) المعلومات، ورفع التوعية واستراتيجيات الاتصالات على جميع المستويات؛ (ii) بناء قدرات المنظمات المجتمعية والمؤسسات المحلية الأخرى، واستقطاب التأييد المساند للفقراء؛ (iii) الإدارة المشتركة للمعرفة والابتكار وأفضل الممارسات. وستعتمد استدامة مجالات التركيز هذه على العوامل الخارجية والداخلية المختلفة، بما في ذلك الآثار البيئية التي تعتبر بتعريفها قضايا متقاطعة. وبالإضافة إلى القيام بدراسات التقييم البيئي المسبقة، ستتضمن العمليات المستقبلية سياقاً محلياً للاستدامة يضمن تحقيق التوازن بين الاهتمامات الاقتصادية والبيئية. وفيما يتعلق بالسياسة الإقليمية والعابرة للحدود، سيعمل البرنامج القطري على استغلال الفرص الناتجة عن التكامل الإقليمي والسياسات القطاعية والقطاعية الفرعية التي يشجعها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والهيئات الإقليمية الأخرى.

## خامساً - إدارة البرنامج

### ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

34- **مراجعة برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية**. سيتم تنظيم مراجعات سنوية لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية تقوم بها Reseau d'Accompagnement et de Refléxion وهي شبكة غير رسمية ومرنة من أصحاب الشأن المعنيين.[13] وستقدم التوصيات الملائمة بما في ذلك حول الفرص والمشاريع الجديدة. وسيقوم الصندوق بإجراء مراجعة منتصف المدة لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية في 2009-2010. وستجمع هذه المراجعة بين الجهات المشاركة في التمويل وشركاء الصندوق الآخرين وأصحاب الشأن المعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وستضع المجموعات الفقيرة والهشة في مركز هذه العملية. وسيتم إجراء تقييم نهائي لتنفيذ برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية في عام 2012.

35- **الرصد والتقييم**. سيطور الصندوق نظاماً لرصد وتقييم الأداء والأثر لضمان التنفيذ الأكثر تكاملاً وفعالية للبرنامج القطري. وسيكون بمثابة الأساس لتبادل المعلومات مع أصحاب الشأن في التنمية الريفية وسيسمح بالتنسيق الأفضل للتدخلات والاتصالات.

### باء - إدارة البرنامج القطري

36- **الحضور الميداني**. قدمت الشبكة الدعم لإعداد برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية منذ عام 2006. وستساعد بشكل متزايد في تقديم الدعم التقني لتنفيذ العمليات التي يدعمها الصندوق. ومن المخطط له توظيف مسؤول عن الحضور الميداني لتوجيه جميع أنشطة الدعم التقني.

[13] تضم الشبكة خبراء من الحكومة، والمجتمع المدني، ومنظمات المزارعين، والجامعات، والمشاريع. لقد اجتمعت إلى الآن عدة مرات وشاركت في بعض المناسبات الرئيسية (حلقات العمل الاستهلالية ، والتزويد بالمعلومات، وجلسات انتهاء العمل، الخ).

37- سيساهم كل من مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية وبرنامج الري على النطاق الصغير (قيد التصميم) في جعل البرنامج القطري أكثر تكاملاً وسيدعمه عدد من المبادرات على المستوى الوطني التي ستوحد العمليات المستندة إلى المشاريع.[14]

38- **الإشراف.** لم يكن أداء المؤسسة المتعاونة الرئيسية (مصرف التنمية لغرب أفريقيا) أو البنك الدولي بالمستوى المتوقع، لاسيما فيما يتعلق بالرصد التقني للتنفيذ والقضايا المعنية بالأثر من منظور الصندوق المساند للفقراء. وبالإضافة إلى الإشراف المباشر، سيتم البحث عن الخيارات الأخرى وتجربتها في المشاريع الجديدة.

## جيم - الشراكات

39- تعامل الصندوق مع منظمات المزارعين بأسلوب أكثر اتساقاً وانتظاماً منذ عام 2006، وسيستمر في تقديم الدعم لها فيما يتعلق بالتحليل السياساتي وخلال مشاركتها في الجلسات التشاورية للمسودة الجديدة لقانون الأراضي. وسيعمل أيضاً على متابعة الشراكات مع الاتحاد الوطني للمزارعين وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، ومع منظمات المزارعين الأخرى من أجل تأسيس مراكز المعلومات والوثائق اللامركزية المعنية بأفضل الممارسات والتكنولوجيا. وسيكون مركز البحوث الزراعية الوطني شريكاً رئيسياً في الابتكارات الزراعية المدارة بشكل مشترك. وستستمر الشراكة مع البنك الدولي من خلال التعاون في سياق التمويل المتوازي لمشروع تنويع المنتجات الزراعية وتنمية السوق. ومثل الصندوق تضع الوكالة الألمانية للتعاون التقني الكثير من الاهتمام على التدخلات المتوسطة الحجم التي يمكنها تحقيق وفورات الحجم والأثر، ولكنها في الوقت نفسه بالحجم الذي يسمح لها بتطبيق النهج التجريبية وتعزيز أوجه التآزر. وسيتم تطوير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الصغري لتشجيع المنتجات والخدمات المالية الجديدة المساندة للفقراء – والوصول الأكبر للخدمات والمنتجات المتوفرة. ومن خلال هذه الشراكات، سيعمل الصندوق على تنفيذ سيناريوهات مجزية لجميع الأطراف فيما يتعلق بالعقود المستندة إلى الأداء التي تبرمها التدخلات التي يمولها الصندوق والشركاء الإفراديين، والتركيز على خدمات تنمية الأعمال مثل الربط المصرفي. وسيقدم الصندوق المساعدة والتدريب إلى الجهات الفاعلة الخاصة وتعزيز البحوث العملية الابتكارية الخاصة بالمنتجات والخدمات الجديدة والدعاية الواسعة لنتائجها. وسيقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات لزيادة معرفة المجموعات المستهدفة للصندوق والاستخدام الكفؤ لهذه المنتجات والخدمات.

40- تتمثل المجالات ذات الأولوية في: (i) دعم خطة العمل المعنية بالإستراتيجية الوطنية للتمويل الصغري؛ (ii) تقوية الروابط مع مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية الريفية من أجل تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغرى من المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة إلى الخدمات المالية؛ (iii) تجربة الأنشطة المتضمنة في خطة العمل وتوفير القاعدة المشتركة لتحديد الممارسات السليمة وتبادل الدروس المستفادة؛ (iv) تطوير إستراتيجية اتصالات ريفية حول المنتجات والخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسات التمويل

[14] تضم نظام إدارة الموارد الطبيعية والرصد والتقييم الذي يستند على برنامج التنمية الريفية المستدامة، ومكون البحوث المستند على برنامج الري على النطاق الصغير، اللذين سيغطيان جميع المشاريع الجارية للصندوق وسيساهمان في التنسيق والمواءمة، بما في ذلك على المستوى الوطني.

الصغري؛ (v) التوسع في تطبيق الممارسات السليمة حول قضايا التمويل الصغري من خلال البحوث والربط الشبكي، بما في ذلك الروابط التشغيلية بالمبادرات الإقليمية.

## دال - الاتصالات وإدارة المعرفة

41- من أجل تعزيز الفعالية من خلال الاستفادة الأفضل من الدروس المستفادة من المشاريع والبرامج، سيكون برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية مدعوماً بإستراتيجية ابتكارية تفاعلية للاتصالات وإدارة المعرفة. وسيتم تطوير عمليات إدارة المعرفة ونشاطات الاتصالات أثناء جميع مراحل التنفيذ. وسيتم العمل على إيجاد الروابط والتبادلات المنتظمة مع عدد من شبكات إدارة المعرفة الفاعلة في بوركينا فاسو. وستستمر شبكة فيدأفريكا في تسهيل إدارة المعرفة ومساعدة المشاريع على البدء بمواقعها على الإنترنت أو تحسينها. وستهدف أنشطة الاتصالات إلى توريد المعلومات إلى أنشطة الحوار السياساتي ونشر الدروس المستفادة بصورة منتظمة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وسيضمن المسؤول عن الحضور الميداني وشبكة Reseau d'Accompagnement et de Refléxion ربط المشاريع بالشبكات القائمة والناشئة لإدارة المعرفة والاتصالات (على سبيل المثال حول المنهجيات التشاركية، والبحوث، والتمويل الصغري، والمشروعات الصغرى). وقد نجم عن المشاريع والبرامج ومنح المساعدة التقنية في بوركينا فاسو نتائج ودروس واعدة – منها في مجال تنمية المشروعات الريفية الصغرى والري (الهدف الإستراتيجي 1) وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المجتمعية (الهدف الإستراتيجي 2). وتحتاج هذه النتائج والدروس إلى التوثيق والتبادل والنشر من خلال القنوات الملائمة. إن الصندوق جزء من حلقة من المانحين التي من خلالها تتولى الوكالات المسؤولية الدورية عن تنسيق العمل في المجالات المواضيعية المتفق عليها، حيث يكون التنسيق في كل مجال من سنتين إلى ثلاث سنوات وتقوم وكالة/مشروع بقيادة هذا العمل.[15] وتعمل الوكالة الرائدة أيضاً على تنسيق الآراء وتقديم وجهة نظر موحدة للمانحين إلى الحكومة بالعمل كنقطة مرجعية مفردة. وضمن المجالات المواضيعية هذه هنالك ابتكارات للصندوق قد تحظى باهتمام الوكالات الأخرى في بوركينا فاسو وفي أماكن أخرى.

## هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

42- يحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مخصصات بقيمة حوالي 22 مليون دولار أمريكي لبوركينا فاسو للفترة ما بين 2007-2009. وبالنظر إلى درجات القطر البالغة 6.52، تم توفير مبلغ 6.7 مليون دولار أمريكي للسنة الأولى من تنفيذ برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية.

[15] يعتبر برنامج مساندة المشروعات الريفية الصغيرة المشروع الذي يقود التنسيق في مجال سياسة المشروعات الريفية الصغرى؛ وبرنامج استثمارات المجتمعات المحلية في تحسين الخصوبة الزراعية في مجال الابتكارات التي يشارك المزارعون في إدارتها وقضايا خصوبة التربة؛ وبرنامج التنمية الريفية المستدامة في مجال أمن حيازة الأراضي والقضايا السياساتية المرتبطة؛ ومشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية في مجال تنمية شبكات تسويق اللوبياء والسمسم والقضايا السياساتية المرتبطة. وسيكون برنامج الري على النطاق الصغير المشروع القائد في مجال تكنولوجيا الري الصغيرة وإدارة المياه المساندة للفقراء.

الجدول 1
**العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد**

| *سيناريو التمويل* | *تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (+/- 1)* | *درجة تقييم أداء القطاع الريفي (+/- 0.3)* | *النسبة المئوية لتغيُّر مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي* |
|---|---|---|---|
| حالة متدنية نظرياً | 4 | 3.53 | %22- |
| الأساس | 5 | 3.83 | %0 |
| حالة مرتفعة نظرياً | 6 | 4.13 | %24+ |

## واو - المخاطر وإدارة المخاطر

43- تعتبر المخاطر المتضمنة في تنفيذ برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية الحالي محدودة وتقع ضمن الحدود المنطقية والقابلة للإدارة. وفيما يتعلق بالهدف الإستراتيجي 1، يتعلق الخطر الرئيسي بمدى ربحية واستدامة المشروعات الريفية الصغرى التي يديرها الفقراء. وسيتم الحد من هذا الخطر من خلال إستراتيجية تحقق التوازن ما بين الربحية الاقتصادية – الموضحة في خطط الأعمال السليمة – واستهداف أفقر الأفراد الذين قد يمكنهم المشروع من إدارة مشاريع صغيرة بمفردهم. ويتمثل خطر آخر بالنزاع بين الجهات الفاعلة في سلاسل السلع، وسيطرة النخبة على سلاسل القيمة ومنتجات وخدمات التمويل الصغري. وستتم معالجة الخطر الأول من خلال الآليات المختلفة لحل النزاعات التي يسبقها تحليل لأصحاب الشأن المعنيين يركز على مجالات اهتمام الجهات الفاعلة ومراكز القوة؛ أما الخطر الثاني فسيعالج من خلال الاختيار الدقيق للأنشطة مع مؤسسات التمويل الصغري، والإشراف المباشر من الصندوق، وتطبيق الترتيبات التشغيلية القائمة على التعددية والشمولية مع مؤسسات التمويل الصغري، تحكمها العقود على أساس الأداء. بالإضافة إلى ذلك، ستتم معالجة الخطرين من خلال تركيز خاص على أنظمة المعلومات التسويقية المساندة للفقراء.

44- فيما يتعلق بالهدف الإستراتيجي 2، يرتبط الخطر الرئيسي بقضايا تسيير إدارة الموارد الطبيعية المحلية التي تعتبر، إلى حد ما، خارج سيطرة الحكومة والمانحين (على سبيل المثال أنظمة حيازة الأراضي التقليدية التي تمنع الأسر المهاجرة من الحصول على حقوق آمنة للأراضي). ويرتبط خطر آخر بالتنفيذ غير الملائم لعمليات اللامركزية من القمة إلى القاعدة باستخدام عمليات تخطيط تشاركية من القاعدة إلى القمة. ويتعلق خطر أخير في أن يصبح تأسيس الأعمال الزراعية المتوسطة إلى الكبيرة الهم الشاغل لصانعي السياسات. ومن أجل الحد من هذه المخاطر، سيكون البرنامج القطري مرتبطاً بأنشطة الحوار السياساتي المنتظم مع منظمات المنتجين الأهلية ومع جملة واسعة من ممثلي المجتمع المدني الراسخة في العمليات الوطنية الرئيسية (مثلاً من خلال اللجنة الوطنية لأمن حيازات الأراضي الريفية التي تحصل على المنح من الصندوق، ومعهد البيئة والبحوث الزراعية الذي يحصل على الدعم من عدد من المنح لحماية التنوع الحيوي للأنظمة الزراعية ورعاية المحاصيل المهملة وغير المستخدمة بشكل كامل).

# COSOP consultation process

The consultations below (Points F to L) have involved a total of about 300 participants in locations throughout the country. For cost effectiveness, several of these events were organized taking advantage of already scheduled meetings.

A. First country strategy (COSOP) development mission, January 2005
B. Rural sector review (PBAS), July 2005, ratings and score confirmed in 2006
C. Second country strategy (COSOP) development mission, August 2005
D. Third country strategy (COSOP) development mission: stocktaking exercise on best practices in small-scale irrigation, October 2005
E. First national workshop meeting between IFAD and Farmer Organisations in Burkina Faso, Ouagadougou, 12 and 13 January 2006
F. Meeting between IFAD and Technical and Financial Partners to present the draft COSOP, Ouagadougou, 26 October 2006
G. National Farmer Organisation COSOP review workshop, Ouagadougou 5 December 2006
H. "Project Beneficiaries" COSOP review workshop, Tenkodogo, 7 December 2006
I. COSOP review workshop with minority groups and pastoralists in the Sahel, Dori, 16 January 2007
J. National NGO COSOP review workshop, Ouagadougou, 17 January 2007
K. National COSOP design workshop, Ouagadougou, 22 January 2007
L. COSOP design debriefing workshop, Min. of Finance, Ouagadougou, 13 February 2007
M. Final COSOP validation workshop, Ouagadougou, 25 June 2007 (after PDMT clearance)
N. National workshop on the Rural focus of PRSP, Ouagadougou (postponed from 30-31 July 2007, to be organized by IFAD/IFPRI/GTZ/FAO/GDPRD)

The COSOP framework and its thrusts have been developed in a participatory manner with all stakeholders through a series of consultations both in the capital and at field level. Consultative meetings have been held with representatives of Government, both at central and decentralized level, farmers and pastoralists' organizations, current beneficiaries of IFAD projects, NGOs, civil society organization and researchers as well as other donors. A final validation national consultation was also held. The consultative meetings with grassroots organisations and government officials used participatory methods for prioritising and ranking the proposed strategic objectives and their main thrusts. The consultative meetings with NGOs, civil society organization and researchers as well as the national validation workshop were instead used for brainstorming on best practices utilized by other partners on selected themes.[1] The purpose of the country programme is to build inclusive and sustainable institutional systems supported by pro-poor investments, policies and relevant innovation and learning engagements.

A participative survey of the perceptions of poverty was carried out during the consultative process with farmers and pastoralists undertaken for the preparation of this COSOP. Lack of assets - mainly insufficient and/or poor quality land, lack of equipment, lack of livestock - unavailability of labour, natural catastrophes, and lack of education were cited as key factors determining poverty. Additional factors, such as unavailability of good quality and improved varieties of seeds and of other inputs, tenure insecurity, unavailability of improved technologies, market information and credit (the latter two for micro entrepreneurs) were considered as key factors hindering poverty reduction.

[1] Themes selected were as follows: (i) Promotion of a new array of financial services and products and an improved access of existing financial services and products by IFAD target group; (ii) Decentralisation; (iii) Security of tenure of natural resources; (iv) Natural resource management; (v) Innovations and technologies; and (vi) Joint knowledge management.

**COMPTE RENDU ATELIER NATIONAL DE PREPARATION DU PROGRAMME D'OPTIONS STRATEGIQUES PAYS (COUNTRY STRATEGIC OPPORTUNITIES PROGRAMME/COSOP), Ouagadougou, 22 Janvier 2007**

L'atelier national de préparation du Programme d'options stratégiques pays (Country Strategic Opportunities Programme/COSOP) du Fonds International pour le Développement Agricole s'est tenu le 22 Janvier 2007 à l'Hôtel Silmandé. Placé sous le patronage du Conseiller technique du Ministère de l'Agriculture, de l'hydraulique et des Ressources Halieutiques, Mr Victor Bonou, la cérémonie d'ouverture a été ponctuée par trois allocutions. Elles ont toutes relevé l'importance de cette rencontre dans le cadre des projets et programmes FIDA au Burkina depuis le dernier COSOP qui date de 1998.L'intérêt du gouvernement pour les interventions FIDA a été réaffirmé par le Conseiller Technique du MAHRH. Le représentant du FIDA a rappelé que le cadre d'élaboration des programmes du FIDA a changé en raison de l'approche programme désormais en vigueur et du nombre important des partenaires qui nécessite un dialogue avec ces derniers. La stratégie pays est un cadre pour définir les projets opérationnels d'où l'importance des propositions attendues des participants.

**DEROULEMENT DE L'ATELIER**

L'objectif de l'atelier était :

« **D'identifier des axes stratégies d'intervention du FIDA pour les prochaines cinq années** ».

L'atelier s'est déroulé en quatre étapes principales :

### Les communications introductives à l'atelier

Six communications introductives ont été présentées en prélude aux travaux de l'atelier :

La 1ère communication a porté sur un bref historique du FIDA au Burkina à travers les projets et programmes en cours. Cette communication a été présentée par Norman Messer, chargé de portefeuille. Elle a porté principalement sur les éléments ci-après :

- Rappel des objectifs du FIDA ;
- Rappel des groupes cibles ;
- Axes principaux d'intervention ;
- Rappel des axes du COSOP 98 ;
- Rappel des projets et programmes en cours.

La 2ième communication a porté sur la dimension rurale du Cadre Stratégique Lutte contre la Pauvreté(CSLP). Elle a été présentée par Mme Eugénie Malgoubri. Sa présentation a porté sur la pauvreté en milieu rural à travers des indicateurs attestant chiffres à l'appui que la pauvreté au Burkina est principalement rurale alors que par ailleurs que sa contribution à l'économie nationale est importante. C'est pour cette raison que le Cadre Stratégique de Lutte Contre la Pauvreté et la Stratégie du Développement Rural (SDR) mettent un accent particulier sur cette question.

La 3ième communication etait intitulée Suivi et Evaluation de la Stratégie du Développement Rural. Présentée par Mr Bado Jean Babou, cette communication a porté sur le dispositif de suivi et évaluation de la SDR conduit par le SP/CPSA. Dans sa présentation, il a d'abord rappelé quelques éléments de stratégies édictées dans la SDR et approuvés par le gouvernement. Il a ensuite présenté le dispositif préconisé pour le suivi et évaluation, basé sur des structures pérennes et des indicateurs, au nombre de 153 et ramenés à 55. Le coût du dispositif est évalué à près de 320 Millions en 2003. Pour terminer, il a sollicité l'intervention du FIDA pour l'opérationnalisation d'un tel instrument.

La 4ième présentation a porté sur l'harmonisation et l'alignement au Burkina Faso. Elle a été faite par Moise Traoré, SP/CPSA. Elle a porté essentiellement sur les cadres de concertation qui existent entre les acteurs qui interviennent en matière de développement du secteur agricole notamment le CC/PDR. Les principaux points développés sont les suivants :

- Les étapes de mise en place du Cadre de Concertation Politique du Développement Rural(CCPDR) ;
- La Composition du CCPDR ;
- Les leçons apprises au niveau du cadre de concertation ;
- Les activités réalisées par le CCPDR en 2006.

La 5ième communication porte sur les leçons apprises des expériences menées par le FIDA au Burkina Faso. Elle a été faite par Vanda Altarelli, consultante du FIDA. En voici quelques unes qui ont fait l'objet de sa présentation :

- le FIDA évolue vers des approches programmes intégrées, flexibles et axées sur des processus ;
- L'accent est mis sur la formation, capacitation, l'appui aux OPs ;
- La stratégie de ciblage doit être claire et transparente, mais aussi flexible et adaptable ;
- Un mélange d'auto –ciblage, ciblage proactif est souhaitable ;
- Etc.

La 6ième communication a concerné les axes possibles d'intervention du prochain COSOP au Burkina Faso et a été présentée par Mr Norman Messer, du FIDA. Il en ressort deux axes :

**AXE I**. Améliorer les moyens d'existence durables des couches pauvres et marginalisées à travers le soutien à un secteur privé inclusif et transparent

A. **Promouvoir des micros entreprises génératrices de revenus** (surtout pour ceux qui ont peu ou pas accès à la terre) et renforcer des institutions intervenant dans les filières, y compris les groupements de production et de transformation;

B. **Améliorer la gouvernance et la transparence**, y compris celles des transactions filières, et accroître l'accès aux informations sur les marchés et technologies;

C. Promouvoir des nouvelles gammes de produits et services financiers et accès accru aux produits et services financiers existants

**AXE II**. Renforcer la gouvernance décentralisée des (et rehausser l'accès équitable aux) biens publics, services et ressources naturelles :

A. **Accroître l'accès local et les revenus issus de la mise en valeur durable des ressources naturelles**, y compris la sécurisation foncière de celles-ci (surtout pour le plus vulnérables) et la gestion/prévention des conflits;
B. Renforcer la planification à la base, le monitorage et les processus de responsabilisation conjointe;

C. **Accroître la résilience et la diversité des systèmes de production** par une gestion partagée de la recherche -action novatrice et le développement de technologies adaptées

**Echanges/discussion relatives aux communications**

| Communication concernée | Questions | Réponses |
|---|---|---|
| **Harmonisation et l'alignement au Burkina Faso** | Quelle est la place du MEDEV et des DRED au de la CCPDR | Il n' y avait que 3 ministères impliqués. Puis on a pensé qu étant entendu que c'est le MEDEV qui le CSLP, il était indiqué qu'il participe à ce cadre de concertation |
| | N'y a-t-il pas doublon entre CCPDR et CNCPDR ? | La CCPDR s'occupe de la « ligne production c'est-à-dire l'aspect vertical tandis que la CNCPDR traite des questions « communautaires « avec tout le monde |
| | Quelles dont les difficultés rencontrées par le SP/CPSA concernant le CCPDR ? | |
| | Comment traduire dans les faits l'agenda sur l'harmonisation ? | La question de l'harmonisation est difficile parce que nous n'avons pas de bureau sur place ? Nous avons différents fonds qui demandent à être harmonisés. L'harmonisation doit se faire à travers des actes et nous demandons au gouvernement de nous aider. Nous avons déjà discuté avec la Coopération danoise pour l'harmonisation des fonds |
| | Quel mécanisme mettre en place pour prendre en compte les questions liées à l'harmonisation | |
| **Suivi et Evaluation de la Stratégie de Développement Rural (SDR)** | Il n'existe pas le maillon départemental dans le dispositif de Suivi et évaluation de la SDR pour la collecte des données. On pourrait s'inspirer Il a existé un dispositif de suivi et évaluation similaire mis en place par la FAO. | Il y a eu beaucoup de discussion à ce sujet mais c'est le niveau provincial qui a été retenu parce qu'en descendant jusqu'au niveau département, le dispositif coutera coûtera encore plus cher |
| **Bref historique du FIDA au Burkina Faso et projets et programme en cours** | Qu'est ce qui justifie le choix des zones d'interventions retenues par le FIDA ? | C'est là où la pauvreté rurale sévit le plus et où le système de production est le vulnérable |

| | | |
|---|---|---|
| | Les axes du COSOP cadre avec la stratégie nationale de micro finances Est-il possible d'élargir les interventions du FIDA aux services non financiers parce servies financiers et non financiers vont de pair ? | Le projet PAMER prend déjà en compte les services non financiers mais le maillon faible c'est justement la micro finance |
| **Leçons apprises de l'expérience de mise en œuvre** | Quelles leçons d'appropriation par les bénéficiaires, le FIDA tire-t-il de la mise en œuvre des projets au Burkina? | us avons mis en place pour chaque ogramme une stratégie de sortie |
| | Quels sont les impacts des projets FIDA sur le terrain ? | Par exemple, en ce qui concerne le PDRSO, certaines méthodes de gestion de ….ont été dupliquées ailleurs |
| | Quelle est la valeur ajoutée des projets FIDA au Burkina ? | |

**Résultats des travaux de groupe**

Après les communications, les participants se sont répartis en 4 groupes portant les thèmes ci –après :

**Thème I** : Promouvoir des nouvelles gammes de produits et services financiers et un accès accru aux produits et services financiers existants ;

**Thème II**- Décentralisation ;

**Thème III**- Gestion des ressources naturelles ;

**Thème IV** – Capitalisation conjointe des expériences et des leçons.

Thème 1 : Promouvoir des nouvelles gammes de produits et services financiers et un accès accru aux produits et services financiers existants

Les résultats des travaux du groupe 1 peuvent être subdivisés en cinq parties :

- Les différents produits et services financiers (Crédit, épargne et Assurance)
- Les autres mécanismes de facilitation de l'accès au financement
- l'inventaire et analyse des produits financiers existants
- Le développement et la diversification des produits financiers et non financiers
- Le dialogue politique et les mesures d'accompagnement à la diversification et au développement des produits financiers

| **Questions** | **Réponses** |
|---|---|
| Le cadastre rural peut-il au regard des expériences peu réussies faites dans d'autres pays faciliter l'accès aux crédits des groupes cibles du FIDA (groupe les plus pauvres) | L'exemple test fait par le Burkina autorise à penser que le cadastre rural pourrait constituer une piste intéressante à explorer. |

Thème II- Décentralisation

Le groupe avait pour mandat de faire des propositions en matière de gouvernance décentralisée des
services en milieu rural. Au regard des questions posées à titre indicatif, le groupe a fait par thématique
les recommandations suivantes :

Thématique I : Comment assurer l'insertion des groupes marginalisés au niveau des CVD et des communes : *Recommandation*

- Responsabilité première de l'Etat d'accélérer la mise en place CVD
- Contribution des programmes et projets à la mise en place des CVD
- Renforcement des capacités des organes de gestion de la CVD et des organes de contrôle

Thématique 2 : Planification et suivi participatifs : *Recommandation*

- Nécessité d'accompagner la mise en place des structures locales dans une dynamique d'apprentissage
- Communes doivent faciliter l'accès aux financements disponibles
- Les instances dirigeantes des CVD doivent respecter l'obligation de rendre compte à la base, conformément aux textes du CGCT
- Vulgarisation du CGCT en direction des membres des CVD, des structures locales des producteurs et de la population en général

Thématique 3 : Quels mécanismes pour assurer un transfert direct des fonds aux CVD : *Recommandations*

- il faut que les institutions puissent donner des fonds directement aux villages, mais sous réserve de l'information préalable du Conseil municipal qui doit intégrer ces actions dans son bilan
- il faut vérifier l'adoption du manuel de procédures de gestion du fonds permanent d'appui au développement des collectivités territoriales

Thématique 4 : Sécurisation foncière/ décentralisation : *Recommandations*

- Mettre en place une réglementation et un contrôle appropriés de la gestion foncière locale
- Promouvoir plutôt un rôle de conseiller des chefs coutumiers
- Associer les chambres régionales d'agricultures dans la gestion alternative des conflits locaux

Thématique 5 : Intercommunalité : Recommandation

- Capitalisation des expériences de gestion concertée des ressources communes
- Accompagner l'intercommunalité pour assurer la viabilité des communes rurales

Questions et avis exprimés par rapport aux regroupés groupe 2 :

| **Questions** |
|---|
| Comment s'assurer que les points de vue des groupes vulnérables sont pris en compte par CVD ? |
| L'intercommunalité ne se renforce véritablement que lorsque les communes ont des problèmes communs et mènent des projets ensemble. Le fait d'appartenir un espace géographique ne suffit pas. |
| Comment faire pour «dépolitiser » les CVD ? |
| Il ya des problèmes financiers pour le bon fonctionnement des CCTP |

THEME III- Gestion des ressources naturelles

Le groupe avait à répondre à des questions indicatives du genre :

- Y a-t-il des expériences d'approche au Burkina qui ont réussi à accroître la résilience et à améliorer les moyens d'existence durables des petits producteurs/trices, y compris ceux des couches les défavorisées ?
- Dans quelle mesure la participation réelle des groupes concernés à la planification, à la mise en œuvre, gestion et suivi des interventions a été un facteur déterminant de cette réussite ?
- Quels vont être les défis majeurs de l'inter communalisation de la gestion des ressources naturelles ?

Le groupe 3 a fait les propositions suivantes :

- Renforcer les capacités de gestion concertées des ressources intercommunales y compris les usagers externes (transhumants) en vue dune meilleure gestion et de prévention des conflits :
- Application effective des textes ;
- Soutenir la réplicabilité a grande échelle dans d'autres régions des expériences de technologies éprouvées citées ci-dessus au niveau du Burkina et dans d'autres pays du Sahel ;
- Inventaire des ressources naturelles ;
- Information, formation et sensibilisation des partenaires locaux,
- Assister a l'identification des ressources partagées et mécanisme de concertation de tous les acteurs en vue dune planification de leur gestion ;
- Assister dans la clarification des rôles et des responsabilités de chaque acteur ;
- Assister dans la délimitation des terroirs et de leurs usagers et en prévention et gestion des conflits et des catastrophes naturelles ;
- Appui à la mise en œuvre de la politique nationale de sécurisation foncière en milieu rural a travers des actions pilotes.

Questions et avis exprimés par rapport aux regroupés groupe 2 :

| **Questions** |
|---|
| Les CCTP qui n'ont de projets ou programmes installés dans leur zone ne fonctionne pas régulièrement |
| Le SP/CPSA a mis en place des cadres réguliers de coordination des politiques sectorielle agricoles. Il faut les appuyer pour qu'ils soient opérationnels |

THEME IV – Capitalisation conjointe des expériences et des leçons

Le groupe 4 avait à titre indicatif pour mandat :

- D'identifier des initiatives probantes dans les quelles des partenaires au développement et les différents acteurs ont contribué d'une façon significative et durable à la mise en place de système de capitalisation conjoints des expériences et des leçons apprises ;

- D'identifier quelles conditions préalables ou mesures d'accompagnement essentielles sont à prévoir pour leur bonne marche ;

- D'identifier des systèmes de coordination et d'échanges à partir desquelles on pourrait bâtir des systèmes de capitalisation conjointe ;
- Etc.

Les résultats des travaux du groupe sont subdivisés en trois parties :

1°) Etat des lieux au niveau national

2°) Les propositions

3°) Mesures d'accompagnement

**Clôture de l'atelier**

Tour à tour le Secrétaire Permanent de Coordination des Politiques Sectorielles Agricoles et le représentant du FIDA ont remercié les participants pour contribution à l'atteinte des objectifs de l'atelier. Mr Norman Messer dans son mot de remerciement a donné des indications sur les différentes étapes du COSOP jusqu'à son approbation finale qui est prévu pour Juillet 2007. Le conseiller technique du MAHRH a aussi remercié les participants pour leur assiduité. Il a souhaité que le COSOP qui sera mis en œuvre contribue à réduire de manière significative la pauvreté rurale. Il a pour terminer, souhaité à chacun un bon retour

# Country economic background

| | |
|---|---|
| **Land area ($km^2$ thousand) 2004 1/** | 274 |
| **Total population (million) 2004 1/** | 12.82 |
| **Population density (people per $km^2$) 2004 1/** | 47 |
| **Local currency** | CFA Franc BCEAO (XOF) |

| | |
|---|---|
| **Social Indicators** | |
| Population (average annual population growth rate) 1998-2004 1/ | 3.1 |
| Crude birth rate (per thousand people) 2004 1/ | 47 |
| Crude death rate (per thousand people) 2004 1/ | 17 |
| Infant mortality rate (per thousand live births) 2004 1/ | 97 |
| Life expectancy at birth (years) 2004 1/ | 48 |
| Number of rural poor (million) (approximate) 1/ | n/a |
| Poor as % of total rural population 1/ | n/a |
| Total labour force (million) 2004 1/ | 5.64 |
| Female labour force as % of total 2004 1/ | 47 |
| **Education** | |
| School enrolment, primary (% gross) 2004 1/ | 53 |
| Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2004 1/ | 78 |
| **Nutrition** | |
| Daily calorie supply per capita | n/a |
| Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 2/ | 39 |
| Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 2/ | 38 |
| **Health** | |
| Health expenditure, total (as % of GDP) 2004 1/ | 6 a/ |
| Physicians (per thousand people) | 0 |
| Population using improved water sources (%) 2002 2/ | 61 |
| Population with access to essential drugs (%) 2/ | n/a |
| Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/ | 13 |
| **Agriculture and Food** | |
| Food imports (% of merchandise imports) 2004 1/ | 12 |
| Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2004 1/ | 4 a/ |
| Food production index (1999-01=100) 2004 1/ | 115 |
| Cereal yield (kg per ha) 2004 1/ | 941 |

| | |
|---|---|
| **Land Use** | |
| Arable land as % of land area 2004 1/ | 18 a/ |
| Forest area as % of total land area 2004 1/ | n/a |
| Irrigated land as % of cropland 2004 1/ | 1 a/ |

| | |
|---|---|
| **GNI per capita (US$) 2004 1/** | 350 |
| **GDP per capita growth (annual %) 2004 1/** | 1 |
| **Inflation, consumer prices (annual %) 2004 1/** | -0.4 |
| **Exchange rate: US$1 =** | XOF 489 |

| | |
|---|---|
| **Economic Indicators** | |
| GDP (US$ million) 2004 1/ | 4 824 |
| GDP growth (annual %) 1/ | |
| 2003 | 6.5 |
| 2004 | 3.9 |
| Sectoral distribution of GDP 2004 1/ | |
| % agriculture | 31 |
| % industry | 20 |
| % manufacturing | 14 |
| % services | 49 |
| Consumption 2004 1/ | |
| General government final consumption expenditure (as % of GDP) | 13 |
| Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP) | 82 |
| Gross domestic savings (as % of GDP) | 5 |
| **Balance of Payments (US$ million)** | |
| Merchandise exports 2004 1/ | 445 |
| Merchandise imports 2004 1/ | 1 155 |
| Balance of merchandise trade | -710 |
| Current account balances (US$ million) | |
| before official transfers 2004 1/ | -453 a/ |
| after official transfers 2004 1/ | -291 a/ |
| Foreign direct investment, net 2004 1/ | 8.22 a/ |
| **Government Finance** | |
| Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2004 1/ | n/a |
| Total expenditure (% of GDP) 2004 1/ | n/a |
| Total external debt (US$ million) 2004 1/ | 1 967 |
| Present value of debt (as % of GNI) 2004 1/ | 23 |
| Total debt service (% of GNI) 2004 1/ | 1 |
| Lending interest rate (%) 2004 1/ | n/a |
| Deposit interest rate (%) 2004 1/ | 3.5 |

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2006
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2006

# COSOP results management framework

| Column 1 - Country strategy alignment | Columns 2-4 – Key Results for COSOP | | | Column 5 – COSOP Institutional/ policy objectives |
|---|---|---|---|---|
| **Strategic Framework for Poverty Reduction (CSLP) Target:** | **COSOP strategic objectives** | **COSOP outcome indicators related to the strategic objectives** | **COSOP milestone indicators showing progress towards SO** | **Specific policy/institutional ambitions related to the SO** |
| Between 2007 and 2009 rural poverty is decreased from 46.9% (2006) to 41.1% (2009) - to be achieved, inter alia, through:<br><br>1. The promotion of employment and of youth<br><br>2. Sustainable natural resource management<br><br>3. Good governance/Human capital development | Contributing to sustainable livelihoods and empowerment of the rural poor through the following strategic objectives: | | | Preparation of a rural micro-enterprise development policy (coord. w/ ILO and USAID)<br><br>Improving/drafting of action plans for cowpea/sesame CCs |
| | 1. Increasing incomes of the rural poor including women and youths through rural micro enterprises and commodity chain development | 15% average per capita income increase - from agricultural commodity chains and RMEs- in project areas of which 30% increase in women's income | 2568 RMEs/1000 commodity chain groups/FOs created/strengthened<br><br>10 % RME/commodity chain groups/FOs take up innovations | Contributing to pilot testing new ways of providing more secure access to NR particularly land for the poorest rural groups, to be reflected in updated versions of land policy and legal documents (coord. w/ DGFROP, collab. w/ GRET |
| | 2. Increasing access to/ revenues from sustainable agriculture and natural resource management | 15% increase in access to NR for IFAD target groups in project areas<br><br>15% of small farms apply improved techniques in project areas | 750 ha equipped for small-scale irrigation + 750 ha for vegetable gardening<br><br>42000 small farms apply improved techniques | Strengthening grassroots and decentralized line agency technical capacity in the small-scale irrigation subsector |
| | 3. Giving a stronger voice to the rural poor in the implementation of sectoral and cross-sectoral (decentralisation) policies | 30% increase in villages successfully identifying, planning & co-funding, implementing their own micro-projects | 3397 of 8435 villages assisted in identifying/ planning/ co-funding/ implementing micro-projects | Updating CDD policy in the new decentralisation framework (coordination with World Bank, collaboration with AfDB) |
| | | 7.5% increase in demand-driven research carried out by nat. students | Students & researchers exposed to demand-driven field experience | |

# Key file 1: Problèmes relatifs à la pauvreté rurale et au secteur agricole / rural

| Domaines prioritaires | Principaux problèmes | Actions Requises |
|---|---|---|
| Accès des petits producteurs aux marchés et aux finances rurales | • Existence, au sein des filières, d'«asymétries» d'informations sur les, les prix, les marchés, technologies<br>• Faibles prix aux producteurs à cause des coûts de transaction élevés ainsi que à cause du manque d'infrastructure de conservation<br>• Faible pouvoir de négociation des petits producteurs tant individuellement que collectivement<br>• La plupart des rares sources de financement des producteurs ruraux font peu pour favoriser l'accès au crédit des couches les plus vulnérables et ne sont pas synchronisés avec le calendrier agricole<br>• Le taux de couverture du crédit formel reste très bas et les conditions d'octroi en dehors des possibilités de la plupart des petits producteurs | • Renforcer les systèmes d'information sur les marchés par radio rurale, internet, téléphone mobile, etc., sur les technologies, les prix, ainsi que les informations et des conseils sur les marchés domestiques et à l'exportation (région et international)<br>• Fournir aux petits producteurs réunis en groupement les formations et l'assistance technique nécessaires pour renforcer leur pouvoir de négociation<br>• Encourager les petits producteurs à se réunir pour grouper leurs productions et répondre aux exigences des acheteurs dans le but de réduire les coûts de transaction. Faciliter l'émergence de la contractualisation. Renforcer la capacité des organisations d'assurer la bonne gouvernance au sein des filières ainsi que le respect des contrats<br>• Utiliser un fonds à coûts partagés pour capitaliser les plus pauvres<br>• Briser les liens d'endettement en favorisant l'accès des petits producteurs à des sources de crédit innovantes |
| Accès des petits producteurs au capital physique, aux infrastructures et aux technologies de commercialisation | • Une productivité faible de la main-d'oeuvre<br>• Manque de petits aménagements de gestion d'eau<br>• Routes, pistes, infrastructures de marché en mauvais état et coûts de transport élevé<br>• Déficit aigu d'infrastructures de conservation/transformation /commercialisation<br>• Manque d'informations sur les normes, standards, etc. | • Diffuser des solutions technologiques adéquates<br>• Utiliser un fonds à coûts partagés pour cofinancer les infrastructures publiques de commercialisation et de transformation<br>• Avant la construction des nouvelles infrastructures, donner priorité aux réhabilitations ainsi qu'aux techniques, systèmes et procédures à mettre en place pour leur entretien ultérieur<br>• Préparer et diffuser des informations et organiser des formations, surtout au niveau local (pour favoriser la participation des femmes) sur les technologies validées, par exemple en matière de production, de conservation/transformation des produits, … |

| Domaines prioritaires | Principaux problèmes | Actions Requises |
|---|---|---|
| | | • Lobbying pour le désenclavement ciblé à travers des routes, pistes, etc. |
| Accès durable des petits producteurs au capital naturel | • Accès insuffisant à des terres de bonne qualité<br>• Accès insuffisant à la ressource en eau<br>• Pression démographique<br>• Conflits agriculteurs/pasteurs, autochtones/allogènes, et inter-générationnelles (mise en question des system coutumier de gouvernance et de gestion des ressources naturelles)<br>• Dégradation des ressources | • Utiliser des approches participatives basées sur la négociation entre intérêts divergents<br>• Promouvoir la sécurisation foncière des couches plus marginalisés y inclus les femmes, les jeunes femmes, et les jeunes hommes<br>• Développer les ressources en eau souterraine (grâce à des puits et mise à disposition de l'équipement d'exhaure)<br>• Exploiter au maximum les retenues d'eau avec des méthodes d'irrigation économe efficientes<br>• Promouvoir la conservation des eaux et de sols pour une restauration de la fertilité des sols |
| Accès des petits producteurs au capital humain et social | • Manque de connaissances/ maîtrise des rôles et responsabilités des différents niveaux de la décentralisation administrative<br>• Faible organisation des petits producteurs; manque de représentativité et de dynamisme des organisations paysannes existantes ; faiblesses des organisations interprofessionnels<br>• Faible taux d'alphabétisation | • Introduire des technologies de production plus performantes<br>• Renforcer les organisations paysannes existantes en particulier leur capacité à répondre aux réels besoins des couches les plus vulnérables des producteurs ruraux<br>• Utiliser des approches qui améliorent les réseaux de commercialisation et les transactions socio-économiques existants sans trop les perturber<br>• Utiliser des « pilotes » afin d'adapter les approches et les technologies aux milieux socioculturels |
| Accès des petits commerçants aux marchés | • Faible organisation, manque de structuration et de crédibilité<br>• Manque d'information dans le domaine du marketing et du lobbying<br>• Vétusté des moyens de transport et mauvais état des routes<br>• Pratique du transport mixte à l'intérieur du pays (animaux, passagers, matériel) | • Ouverture et maitrise de marchés sous régionaux<br>• Faire le point sur la connaissance de ce groupe d'acteurs et mener des études complémentaires si besoin<br>• Former et informer les commerçants dans les domaines du marketing et lobbying<br>• Appuyer les petits commerçants à adopter des stratégies de partenariat a plus long terme en vue d'arriver à des situations « gagnant-gagnant » |
| Equité hommes-femmes | • La proportion des femmes parmi les bénéficiaires directs des projets de développement agricole est souvent bien | • Promouvoir des approches souples pour accroitre la participation des femmes de façon progressive, avec le consensus des hommes |

| Domaines prioritaires | Principaux problèmes | Actions Requises |
|---|---|---|
| | inférieure à celle des hommes<br>• Lourdeurs socioculturelles<br>• Les projets qui requirent une contribution lourde en main d'œuvre peuvent finir par exclure les femmes | • Modalités pratiques pour cibler les femmes<br>• Suivre de façon rapprochée l'impact des projets auprès des femmes et prendre toutes mesures éventuellement nécessaires pour qu'elles représentent au moins la moitié des bénéficiaires directes des projets<br>• Utiliser des approches flexibles qui ciblent les femmes de manière explicite et dans plusieurs façons (ciblage par type d'activité, par groupement des femmes, etc.) |
| Ciblage des plus pauvres | • Les couches les plus vulnérables ne pourront se libérer de la pauvreté sans de fortes subventions sous forme de dons. Or, l'accès aux dons peut être facilement usurpé par des personnes moins pauvres<br>• Mobilisation de la contribution de ces bénéficiaires en main d'œuvre/nature | • Mécanismes spécial de ciblage des plus pauvres<br>• Promouvoir des systèmes de suivi à la base<br>• Favoriser la maitrise d'ouvrage locale |

# Key file 2: Analyse des organisations partenaires clés

| Institutions | Forces | Faiblesses | Opportunités | Menaces |
|---|---|---|---|---|
| **Ministère de l'Agriculture de l'Hydraulique et des Ressources Halieutiques (MAHRH)** | • Réseau et Présence sur le terrain: du niveau régional au niveau du Département<br>• Ressources humaines expérimentées<br>• Connaissance du terrain<br>• Expériences de contractualisation de certains services avec les projets FIDA | • Dispositif de terrain handicapé par la culture administrative et le vieillissement des cadres<br>• Peu de moyens financiers provenant du budget national : le financement des activités de terrain dépend de l'aide extérieure<br>• Faible capacité d'absorption de certaines structures due entre autres au manque de moyens logistiques | • Politique officielle de décentralisation | • Résistance des responsables sur le terrain à l'émergence d'autres acteurs de la société civile |
| **Ministère des Ressources Animales (MRA)** | • Réseau et Présence sur le terrain: du niveau régional au niveau du Département<br>• Ressources humaines expérimentées<br>• Connaissance du terrain | • Dispositif de terrain handicapé par la culture administrative et le vieillissement des cadres<br>• Moyens financiers encore plus réduits (moins de 1% du budget national) que dans le cas de l'agriculture au sein du MAHRH ( 5 % ? ) | • Possibilité de sélectionner des cadres compétents pour appuyer le programme<br>• Expériences de contractualisation (ex : services vétérinaires) | • Résistance à l'émergence d'autres acteurs de la société civile<br>• Centré sur l'émergence des fermes commerciales |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Ministère de l'environnement et du cadre de vie** | • Réseau et présence sur le terrain : du niveau régional au niveau du département<br>• Ressources humaines expérimentées<br>• Connaissances du terrain<br>• Expériences de contractualisation de certains services avec les projets FIDA | • Dispositif de terrain handicapé par la culture administrative<br>• Peu de moyens financiers provenant du budget national<br>• Financement des activités de terrain dépend de l'aide extérieure<br>• Faible capacité d'absorption de certaines structures due au manque de logistique | • Mobilisation de ressources complémentaires<br>• Coordination des actions au niveau du financement FEM | |
| **Ministère du Commerce, de la Promotion des Entreprises et de l'Artisanat** | • Tutelle sur la mise en œuvre de plusieurs programmes d'appui aux entreprises et au développement des exportations<br>• Appui à la restructuration de l'ONAC<br>• Coordination des actions concernant l'application des normes internationales<br>• Instauration de guichet unique pour la création d'entreprises | • Trop chargé par d'autres projets<br>• Peu d'attention pour le groupe cible du FIDA | • Accès à l'information sur les marchés et leurs opportunités et contraintes<br>• Facilitation des activités des opérateurs de mise en marché en contact avec les producteurs (contract farming)<br>• Statistiques commerciales | • Focus sur les grands entreprises et le secteur formel |
| **Ministère de la promotion de la femme** | • Définition et suivi des politiques de promotion féminine<br>• Elaboration d'un plan d'action quinquennal<br>• Dispose de points focaux dans chaque ministère<br>• Dispose de directions régionales de la promotion féminine | • Ressources budgétaires faibles<br>• Faible niveau d'exécution des précédents plans d'action | • Suivi de conformité des actions du programme avec la politique nationale et le plan en cours de préparation | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | • Partenariat en cours avec plusieurs projets et ONG | | | |
| **Directions Régionales et provinciales du MAHRH** | • Représentant Régional/provincial du ministère<br>• Personnel qualifié pour la vulgarisation agricole mais en nombre réduit et décroissant (pyramide des ages défavorable)<br>• Supervisent tous les projets du ministère | • Insuffisance de moyens financiers et logistiques<br>• Compétences variables selon les régions | • Prestataire potentiel en services de vulgarisation, techniques diverses et supervision des travaux d'aménagement<br>• Concertation et coordination avec les autres projets sous leur tutelle et notamment le PNGT, le PADAB, PAF, etc… | • leurs moyens étant limités, ces structures dépendront totalement du Programme pour le transport et l'équipement. |
| **Institut National de l'Environnement et de la Recherche Agronomique (INERA)** | • Dispose de références techniques et technologiques à diffuser<br>• Partenaire traditionnel des projets FIDA | • Ressources humaines qualifiées | • Prestataire de services potentiel | • Trop ciblé pour les solutions peu adaptées au groupe cible du FIDA |
| **Administration territoriale** | • En charge de la coordination locale du développement par les «cadres de concertation» et/ou «d'aménagement du territoire», des actes administratifs de reconnaissance des organes locaux: CVGT, CIVGT, GV, OPA | • Lourdeurs administratives<br>• Manque de moyens financiers et logistiques d'accompagnement | • Rôle important dans la mise en œuvre de la décentralisation<br>• Concertation et complémentarité des actions de développement | • Manque de moyens pour jouer sont rôle de façon optimale |
| **Organisations professionnelles, unions et interprofessions dans les filières agricoles** | • Grande dynamique<br>• Grand nombre d'organisations | • Insuffisance de moyens financiers et logistiques<br>• Compétences très variables | • Partenaires potentiels<br>• Formateurs potentiels | • Manque de moyens, dépendance du financement du Programme |
| **Chambres régionales de l'agriculture** | • Présence dans tous les régions | • Peu d'expérience | • Partenaires potentiels | • Dépendance du financement du Programme |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **ONG** | • Beaucoup d'ONG ont une longue expérience du terrain | • ONG locales légalement constituées nombreuses et celles opérationnelles très peu présentes dans la région du Programme<br>• Capacités (humaines et matérielles) insuffisantes<br>• Création souvent induite par l'extérieur<br>• Très faibles niveaux de formation<br>• Ressources financières limitées | • Partenaires potentiels à promouvoir comme prestataires de services et comme opérateurs<br>• Appui thématiques: sensibilisation et animation, appuis aux CVGT et groupements en gestion et organisation, alphabétisation, technologies transformation, formation | • Ambiguïté des ONG: porteurs de message politique/religieux et/ou développement |
| **Prestataires privés** | • Démarche professionnelle jugée sur résultats/objectifs | • Rapport coût/efficacité | • Prestataires potentiels pour la réalisation d'études techniques et d'accompagnement des OP dans la mise en œuvre des projets<br>• Formations spécifiques | • Durabilité des interventions qui dépendent trop des prestataires |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **CVGT, CIVGT CVD** | • Organe à statut légal de gestion des ressources naturelles et des fonds publics, qui a la compétence pour élaborer et mettre en œuvre le Plan Villageois de Développement<br>• Et pour attribuer et évaluer le retrait des terres | • Relations conflictuelles potentielles avec le conseil villageois<br>• Nomination de commissions spécialisées non électives | • Partenaire potentiel | |
| **Organisations paysannes de base et groupements de producteurs** | • Nombreuses et relativement bien installées<br>• Nombreux groupements de producteurs notamment féminins et de jeunes | • Faibles capacités<br>• Groupements souvent induits par l'extérieur<br>• Très faibles niveaux de formation<br>• Analphabétisme prononcé<br>• Ressources financières limitées | • Les groupements sont vecteurs d'activités économiques | • Faible gestion des biens collectives |
| **Secteur privé marchand** | • Libéralisation du commerce vivrier | • Faible à très faible organisation en approvisionnements intrants | • Les leçons de différentes expériences ( ex : banques de céréales) constituent une atout pour une organisation de la commercialisation primaire | • Le petit commerce est une activité importante pour les femmes et les jeunes, surtout en saison sèche |
| **Secteur des finances rurales** | • Le secteur de la microfinance est assez développé mais la couverture géographique et celle des besoins en financement est encore très insuffisante | • Réseau peu dense<br>• Le groupe cible n'a souvent pas accès<br>• Les services de l'agriculture et les projets font de l'intermédiation financière | • Partenaire potentiel pour viabilité dans la phase après projet<br>• Micro-leasing | • Le crédit d'équipement reste difficile en système vivrier: nécessité de subventions et de garanties |

# Key file 3: Activités des bailleurs et opportunités de partenariat

| Bailleur | Nature du projet/programme | Couverture géographique | Statut | Complémentarités et synergies possibles |
|---|---|---|---|---|
| **BM (IDA)** | Programme d'Appui aux Filières Agro-Sylvo-Pastorales<br>PAFASP | Nationale | En cours | Le projet PROFIL a été conçu comme opération parallèle et complémentaire au PAFASP –y compris dans le ciblage des filières- avec le PAFASP que se concentrera sur les line méso-macro et le PROFIL sur les liens micro-méso |
| **BM (IDA)**<br>**FIDA**<br>**Pays-Bas**<br>**Danemark** | Programme national de gestion de terroirs, Phase II<br>PNGT II | Burkina Faso dont:<br>• 26 provinces d'intervention directe<br>• 19 provinces par protocole avec autres projets | En cours | Le PNGT a une approche horizontale. Il appuie la notamment mise en œuvre d'infrastructures sociales |
| **GTZ** | Programme de Développement de l'Agriculture (PDA) : Renforcement des compétences entrepreneuriales au sein des filières agro-alimentaires<br>Niveau macro, méso et micro | Région de l'Est<br>Région du Sud-Ouest (Gaoua) | En cours | Appui à la mise en œuvre de projets à la base d'insertion dans les filières<br>Formation des entrepreneurs agricoles<br>Formation des prestataires de service |
| **UE**<br>**AFD**<br>**Danemark**<br>**Pays Bas**<br>**Belgique**<br>**BM** | Plan d'Action pour l'Émergence des organisations professionnelles (PA/OPA) | Nationale | En cours | Renforcement des capacités des OPA économiques intervenant en appui aux filières : approvisionnement (amendements, équipements et intrants) ; commercialisation des produits agricoles et de l'élevage |
| **FAO**<br>**PNUD**<br>**Belgique**<br>**Maroc** | Programme spécial de sécurité alimentaire<br>PSSA | Zones à fort potentiel agricole | En cours | Savoir-faire en matière d'aménagement et de mise en valeur des bas-fonds |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Canada (ACDI)** | Programme d'appui aux Filières bio-alimentaires (PAF) | En fonction de la zone de concentration des filières appuyées | En cours | Appui à la structuration des filières et à l'interprofession |
| **Danemark** | Programme de Développement durable de l'Agriculture au Burkina (PADAB) Phase II | National | En cours | Appui institutionnel au MAHRH<br>Appui au système de micro-finances rurales<br>Développement rural décentralisé et appui régional aux filières (Est du pays) |
| **Millennium Challenge Corporation (MCC)** | Compact | National | A commencer | Gestion décentralisée des ressources naturelles (sécurisation foncière)<br>Infrastructures productives |
| **Chinese / South Korean / Taiwanese Cooperation programmes** | Newly emerging Africa/Asia partnerships are leading to an increasing number of bilateral projects being prepared | National | Ongoing | Coordination with Chinese assistance in rural infrastructure especially where new roads open up formerly remote areas in IFAD intervention areas to be complemented by feeder roads and market access infrastructure |

# Key file 4: Groupes cible du COSOP et réponses possibles

| Typologie | Niveau et causes de la pauvreté | Stratégies adoptées | Besoins prioritaires | Réponses |
|---|---|---|---|---|
| Ménages ruraux exploitant peu de terre (<0.5 ha/ ménage), intégralement en culture pluviale | **Très Elevé**<br>• Forte pression démographique<br>• Endettement informel<br>• Manque de sources de revenu non-agricoles ou "hors-sol"<br>• Faible rémunération de la main d'œuvre rurale<br>• Usurpation/détournement des dons et assistances<br>• Fort taux d'analphabétisme ( 75% + )<br>• Mauvaise alimentation et appauvrissement récurrent en période de « soudure » | • Plus d'endettement<br>• Travaux pour tiers<br>• Surexploitation des ressources naturelles (bois et ressources de cueillette)<br>• Migration vers zones urbaines<br>• Vols (bétail et cultures)<br>• Transferts des parents émigrés | • Financement pour AGR hors sol et non agricoles<br>• Renforcement des mécanismes de solidarité communautaire<br>• Aménagements d'irrigation et de gestion de l'eau<br>• Accès à des technologies permettant une haute rentabilité du travail | • Mettre en place des partenariats avec des privés sur des spéculations « de niche » ( ex : « bio ») ;<br>• Stimulation de la production sous contrat.<br>• Fournir des formations appropriées sur les techniques d'agriculture, le maraîchage (oignon) et la conservation et transformation des produits agricoles<br>• Promouvoir les filières « hors sol » : basse-cour, petits ruminants |
| Ménages de petits producteurs à dominante vivrière (>0,5 ha) sans accès à une sole irriguée | **Elevé**<br>• Technologies de culture pluviale peu performantes et souvent dommageables pour l'environnement<br>• Contraintes foncières et en main d'œuvre limitant les superficies cultivées en deçà des besoins vivriers<br>• Faibles investissements à cause de l'insécurité foncière<br>• Mauvaise alimentation et appauvrissement | • Travaux pour tiers<br>• Endettement<br>• Migration vers zones urbaines<br>• Vols (bétail et cultures)<br>• Transferts des parents émigrés | • Renforcement des mécanismes de solidarité communautaire<br>• Activités génératrices de revenus<br>• Accès à des technologies permettant une haute rentabilité du travail | • Création de réseaux de boutiques d'intrants ; diffusion des engrais en particulier phosphates naturels<br>• Appui aux activités de transformation et de petit commerce<br>• Conseils techniques pour l'intensification, la diversification et la valorisation des produits |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | récurrent en période de « soudure » | | | |
| Ménages de petits producteurs AVEC accès à une sole irriguée | **Moyen**<br>• Contraintes foncières et en main d'œuvre limitant les superficies cultivées en irrigué<br>• Mauvais contrôle de l'eau | • Endettement<br>• Vols d'eau<br>• Transferts des parents émigrés | • Technologies d'agriculture irriguée plus performantes et positives pour l'environnement | • Appui et Conseils techniques pour l'intensification et la valorisation des produits<br>• Financement des microprojets de gestion de l'eau |
| Femmes et ménages ruraux gérés par une femme | **Moyen à Très Elevé**<br>• Manque de main d'œuvre pour les gros travaux<br>• Affaiblissement des mécanismes de solidarité communautaire | • Artisanat traditionnel et petit commerce<br>• Endettement | • Activation des mécanismes de solidarité (pour favoriser le ciblage) | • Suivi et évaluation de l'impact des différentes initiatives du programme sur les femmes<br>• Prise de mesures spéciales pour favoriser l'accès des femmes à toutes les activités du programme, en particulier la constitution de groupements afin de s'insérer dans une filière<br>• Financement des microprojets des femmes |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Jeunes ruraux | **Sévère**<br>• Connaissances limitées<br>• Accès limité à la terre<br>• Offres de travail quasi inexistantes | • Exploiter les terres marginales<br>• Participer aux travaux communautaires | • Amélioration des conditions de vie et développement des activités sociales<br>• Opportunités d'emploi<br>• Formation professionnelle | • Appuyer les activités de commerce et de transformation pour les jeunes<br>• Appuyer la création d'associations de jeunes et la mise en œuvre de programmes orientés l'insertion dans les filières<br>• Formation professionnelle<br>• Financement des microprojets des jeunes |
| ***Pour toutes les catégories ci-dessus*** | **Variable**<br>• Faible pourvoir de négociation dans les filières<br>• Production des cultures négligées par les autorités et les bailleurs | • Désintérêt pour les affaires publiques<br>• Privilégier systématiquement le court terme par rapport aux investissements<br>• Décapitalisation (vente de biens, coupe des arbres) | • Meilleure compréhension des mécanismes des marchés<br>• Organisations paysannes plus représentatives et dynamiques<br>• Appui spécifique pour certaines filières oubliées. | • Systèmes de stockage amélioré<br>• Introduction des solutions technologiques adaptées<br>• Intensification et diversification des cultures de rente et vivrières<br>• Renforcement de la position du groupe cible dans les filières |